السياسة المالية في العراق ودورها في التأثير على عرض النقد خلال المدة 1970-2009

الأستاذ المساعد الدكتور حيدر نعمة بخيت و الباحث فريق جياد مطر
جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

أولا: المقدمة

تتميز السياسة المالية بأنها ذات تأثير كبير على النشاط الاقتصادي، إذ إنها ذات علاقات متشابكة مع بقية السياسات الاقتصادية، ولهذا فأن الدول تتبنى السياسة المالية من خلال أدواتها لتحقيق الاستقرار في اقتصادياتها، الأمر الذي احتلت فيه السياسة المالية مكانة هامة سواء من حيث كونها أسلوبا لإدارة الاقتصاديات الوطنية، أو من حيث الأبحاث والدراسات الاقتصادية الحديثة.

وبالنسبة للاقتصاد العراقي فأنه حظي باهتمام كثير من الاقتصاديين والباحثين وذلك بسبب الظروف المختلفة التي مر بها . إذ عانى اقتصادهُ من اختلالات هيكلية واقتصادية، وخصوصاً في القرن الماضي . أدى إلى تراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام، وتزايد عجز الموازنة، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، مما أدى إلى التوجه نحو سياسة أكثر فاعلية وتستطيع التأثير على المتغيرات النقدية، فضلاً عن تحقيق التناسق بينها وبين السياسات الأخرى وبالأخص السياسة النقدية، للوصول إلى الحل الأمثل للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي. لهذا فأن السياسة المالية ومن خلال أدواتها تشكل منظومة للاستقرار الاقتصادي، وهذا يمثل دعماً لمسيرة هذه السياسة وتعزيز قوة الاقتصاد الوطني العراقي في إطار التحديات الكبيرة التي يواجهها داخلياً وخارجياً.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم تطورات السياسة المالية في الاقتصاد العراقي، وتقويم تأثيراتها وصفيا وقياسيا على متغير عرض النقد لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها إن السياسة المالية في العراق ذات تأثير على المتغيرات النقدية بشكل عام ومن بينها متغير عرض النقد، وهذا التأثير يفرز نتائج مختلفة من حيث الإيجاب او السلب على الاقتصاد ككل وذلك وفقاً للظروف المختلفة التي يمر الاقتصاد المحلي.

وانسجاما مع هدف الدراسة وفرضيتها فقد قسمت الى خمسة فقرات أساسية فضلا عن المقدمة والخاتمة التي تمثلت بنتائج البحث وتوصياته المختلفة، وقد اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية فضلا عن مختلف النشرات الدورية.

ثانيا: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية

اشتَق مفهوم السياسة المالية أصلا من الكلمة الفرنسية "FiSC" التي تعني حافظة النقود أو الخزانة[1]. وقد بقي مفهوم السياسة المالية مرادفا لمفهوم المالية العامة وميزانية الدولة لمدة زمنية طويلة نسبيا، إلا أنه مع تطور الحياة الاقتصادية وظهور دور الدولة الفعال كان لابد من تحديد تعريف دقيق ومحدد للسياسة المالية. وقد اختلفت هذه التعاريف باختلاف المراحل الزمنية

والظروف الاقتصادية والفكرية والاجتماعية. ويراد بالسياسة المالية (هو الطريق الذي تنتهجه الحكومة لتخطيط نفقاتها وتدبير وسائل تمويلها) [2].وقد عرفها البعض بأنها (مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة بقصد تحقيق أهداف محددة) [3]. وعرفها بعضاً آخر بأنها (مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة زمنية معينة) [4]. على حين عرفها آخرون على أن السياسة المالية هي تلك السياسة التي (تتضمن استخدام الأنفاق الحكومي والسياسات الضريبية لمتابعة العديد من أهداف الحكومة وتطبيقاتها العملية) [5]. وهناك تعريف آخر للسياسة المالية وهو (هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى ونمط الأنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى) [6].

ويمكن تحديد مفهوم السياسة المالية بأنها تلك الجهود والمحاولات الحكومية المعتمد عليها في تحديد مصادر الإيرادات العامة وتحديد الأهمية النسبية لكل منها، وكذلك تحديد الكيفية التي تستعمل بها هذه الإيرادات العامة لغرض تمويل الأنفاق العام، وذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة ولاسيما تحقيق الاستقرار الاقتصادي[7].

وهنالك تعاريف أخرى عديدة لا تخرج عن التعريف السابق مفادها أن السياسة المالية أداة الدولة التي تستطيع بواسطتها التأثير على النشاط الاقتصادي لغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة. بمعنى أنها أداة بيد الدولة تستطيع أن تستعمل بواسطة إيراداتها ونفقاتها لتحقيق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها ومثال ذلك النهوض بالاقتصاد الوطني، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ودفع عجلة التقدم، وتقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات ومحاربة أو علاج التضخم والكساد (الانكماش).

ومما ذكر أعلاه يمكن القول أن السياسة المالية هي دراسة تحليلية لنشاط الحكومة المالي أي الإيرادات والنفقات وما ينتج عن هذا النشاط من آثار على الاقتصاد القومي.

أدوات السياسة المالية

لا تخلو السياسة المالية من أدوات تستطيع بواسطتها تنفيذ الأهداف التي تسعى لتحقيقها ويمكن تقسيم هذه الأدوات إلى قسمين هما:

1- **السياسة الأنفاقية** Expenditure Policy

يمكن تعريف السياسة الأنفاقية بأنها (البرنامج الأنفاقي الذي يقوم على طبيعة وأدوار الدولة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الهادف إلى مواجهة نفقات الحكومة وهيئاتها المحلية) [8]. والسياسة الأنفاقية تختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام الاقتصادي القائم، ففي الدول الرأسمالية تستهدف السياسة الأنفاقية تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومن ثم تخفيض معدلات البطالة ومكافحة التضخم، وتوسيع السوق المحلية. على حين في الدول النامية فأنها تستهدف بناء جهاز أنتاجي صناعي متطور وتوفير السلع الاستهلاكية الأساسية للسكان. وانطلاقا من واقع كل من

الدول الرأسمالية والدول النامية فأن على السياسة المالية بأدواتها المختلفة أن تسعى لتحقيق الأهداف المطلوب تنفيذها.

أن السياسة التي تقوم بواسطتها الحكومة بالأنفاق على الأوجه المختلفة تسمى بالنفقة العامة، والتي يمكن تعريفها بأنها (مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام) [9]. من خلال التعريف نلاحظ أن النفقة العامة تتكون من ثلاثة عناصر أساسية هي [10] كون النفقة العامة مبلغ من النقود إذ يجب أن تكون النفقة العامة مبلغ من النقود حيث أن شيوع النظام النقدي والتخلي عن نظام المقايضة أصبح للدولة دور في أنفاق المبالغ النقدية للحصول على السلع والخدمات المختلفة لإشباع الحاجات العامة. والعنصر الثاني يتمثل بكون النفقة العامة يقوم بها شخص عام ، فإذا ما لم تقم الدولة أو إحدى هيئاتها العامة بتنفيذ هذه النفقة فلا تعد نفقة عامة، فقيام شخص ما ببناء مدرسة أو مستشفى لغرض تحقيق نفع عام فلا يعد مثل هذا الأنفاق أنفاقا عاماً وإنما هو أنفاق خاص، ويعد من قبيل الأنفاق العام قيام الدولة بتقديم الخدمات العامة مثل الدفاع والتعليم والأمن والقضاء وبناء المشاريع الاقتصادية، وكذلك التحويلات الحكومية كالضمان الاجتماعي والرعاية الصحية [11]. أما العنصر الثالث والأخير فهو يتمثل بالغرض من الأنفاق، فلكي تكون النفقة عامة يجب أن يكون الغرض من أنفاقها تحقيق منفعة عامة، وهذا المفهوم الأخير يتحدد باعتبارات عديدة منها سياسية واجتماعية أكثر من كونها مالية أو اقتصادية، إذ أن هذا المفهوم يتحدد من قبل السلطة السياسية [12].

لابد من الإشارة هنا إلى أن هنالك فرقاً في الأنفاق العام مابين الدول المتقدمة والدول النامية إذ أن النسبة في بعض الدول المتقدمة تزيد على (50) في المائة من ناتجها القومي على حين في الدول النامية لا تتعدى هذه النسبة (25) في المائة ، مما يدل على الفرق الكبير بينها في هذا المجال. ويمكن تفسير ذلك كون الدول المتقدمة أتيح لها الحصول على مستوى مرتفع من الدخول والعوائد والذي افرز الحاجة إلى التوسع في النفقات العامة لتلبية قدر اكبر من الاحتياجات العامة فهذا الأنفاق ذات صلة بما يسمى بمتطلبات دولة الرفاه. على حين في الدول النامية تتميز بضعف تطور نشاطها الاقتصادي وانخفاض الإنتاجية وبالتالي انخفاض ما تحصل عليه من الدخول والعوائد مما يعني عدم استطاعة هذه الدول من التوسع في نفقاتها العامة [13].

إنّ الزيادة في الأنفاق العام أمر حاصل في كافة الدول إلا أنه بدرجات متفاوتة والسبب في ذلك يعود إلى طبيعة النظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وانتشار المبادئ الديمقراطية ومحاولة إرضاء الشعوب ولاسيما في أوقات الحملات الانتخابية ، ويرجع كتّاب المالية العامة أسباب الزيادة في النفقات العامة إلى أسباب حقيقية وأخرى ظاهرية.

2-**السياسة الأيرادية** Revenues Policy

لقد أصبحت السياسية الأيرادية من الأدوات المهمة التي لها تأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فهي فضلا عن وظيفتها في تغطية النفقات العامة فأنها أصبحت أداة لمنع بعض الأنشطة غير المرغوبة، وكذلك توجيه الاستثمار، ويمكن تقسيم السياسية الايرادية إلى فرعين أساسيين هما:-

الفرع الأول: **السياسة الضريبية** Taxing Policy :

تعد الضرائب في الوقت الحاضر من أهم أنواع الإيرادات العامة سواء من حيث حجمها المطلق أو نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة، وفي معظم بلدان العالم، سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية ازدادت أهمية الضرائب نتيجة التطور الذي أدى إلى تغير دور الدولة وأهدافها، فبعد أن اقتصر نشاطها المالي في الفكر التقليدي على توفير الموارد اللازمة للخزانة للقيام بالنفقات المحدودة إذ منع عليها التدخل في النشاط الاقتصادي وسيادة مبدأ حيادية الضريبة وعدم تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. على حين أصبح للضريبة في الوقت الحالي دور مهم وأداة للتأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، فمن خلالها يمكن المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في توزيع الدخل وتغير الهيكل الاقتصادي، كما أصبح للضريبة دور مهم في تدعيم وتطبيق الفكر السياسي في المجتمع الذي تعمل فيه[14].

وهنالك أنواع عديدة من الضرائب تستطيع الدولة من خلالها أن تتحكم بحركة الاقتصاد القومي، فإذا كان الهدف على سبيل المثال حماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية فأنها تستطيع أن تفرض ضرائب كمركية عالية[15]. وكذلك فأن الضرائب تؤثر في معدل النمو من خلال تأثيرها على الادخار والاستثمار، وأن استعمال السياسية الضريبية لتحقيق أهداف السياسة المالية يعتمد على التوقيت المناسب لتدخل هذه الأداة وكذلك توفير جهاز ضريبي أمين ذو كفاءة عالية، فضلا عن وجود تشريعات ضريبية مناسبة.

الفرع الثاني: **السياسة الاقتراضية** Loaning Policy:

وهي الأداة الأساسية الثانية من أدوات السياسة الأيرادية في السياسة المالية ، وتلجا الدولة إلى هذه الأداة نتيجة سببين [16] الأول: تكون الضرائب في حدها الأقصى والثاني: تكون للضرائب ردود أفعال اجتماعية عنيفة . وهنالك أنواع عديدة من القروض منها ما هو داخلي، ومنها ما هو خارجي وكلاهما يمثل عبء على الاقتصاد القومي لأنه يتوجب إعادة أصل القرض (الدين) مع الفوائد المترتبة عليه، وكذلك أن القروض الخارجية غالبا ما ترتبط بشروط سياسية معينة، لذا وجب على الدولة أن تستغل هذا القرض بالشكل الأمثل كتمويل الاستثمارات وبناء الجهاز الإنتاجي .

وهنالك فروع أخرى للسياسة الأيرادية منها [17]:

1- إيرادات الدولة من أملاكها (الدومين) Domain وتنقسم إلى:-

أ- الأملاك العامة أو الدومين العام Public Domain.

ب - الأملاك الخاصة أو الدومين الخاص Privet Domain.

2- الرسوم Fees ، والأتاوة.

3- الغرامات [18].

4- المنح والإعانات.

ثالثا:تحليل اتجاه السياسة المالية في العراق

مر الاقتصاد العراقي بمراحل عديدة وظروف متقلبة خلال تاريخه الحديث، ويرجع ذلك إلى الظروف الاستثنائية والحروب والعوامل السياسية التي لعبت دوراً كبيراً في التأثير على مجمل الاقتصاد. لذا لامناص من تناول هذه المراحل بشيء من الإيجاز مع التركيز على مدة الدراسة (1970-2009). بادئ ذي بدء لابد أن نلقي ضوءاً على السياسة المالية في العراق في ظل الحكومات المتعاقبة التي أمسكت بزمام الأمور، إذ لم تكن لهذه الحكومات سياسة مالية واضحة ، إذ كانت في معظمها سياسة مالية تقليدية هدفها الموازنة بين نفقات الميزانية وإيراداتها. وحتى هذا الهدف لم يتحقق منذ البداية فقد كانت إيرادات الميزانية تعتمد بشكل أساسي على الضرائب المتحصلة رغم قلتها على حين النفقات أكثر من الإيرادات.

وأبان الاستعمار البريطاني في العراق فان هذا الاستعمار لم يكن يهدف إلى تحقيق الاستقلال الفعلي للعراق بل للتكيف للتطورات الجديدة بغية تحقيق أهدافه بطرق أكثر ملائمة، إذ أن هذا الاستعمار بدأ بصورة فعلية حينما أُحتِل العراق احتلالاً عسكرياً وإدارياً في تشرين الثاني عام 1914، واستمر هذا الاحتلال إلى سنة 1922 حينما فرض الإنكليز نظام الانتداب على العراق الذي استمر عشر سنوات حتى سنة 1932. وفي هذه السنة صار العراق عضواً في عصبة الأمم وأعتبر دولة ذات سيادة، ولكنها سيادة شكلية فقد بقي مرتبطاً بالاستعمار البريطاني حتى سنة 1958. وقد فرض الاحتلال البريطاني أهدافه ومخططاته الاقتصادية على الاقتصاد العراقي فركز على أكثر القطاعات الإنتاجية ربحاً ولاسيما القطاع النفطي، كذلك ركز الاستعمار على الناحية التجارية وفُرِض على العراق نظام التبادل الحر بالنسبة لجميع البضائع المستوردة مما أدى إلى نتائج عديدة ألحقت الضرر بالاقتصاد العراقي، وكذلك عرقلة نمو الصناعة الوطنية كصناعة النسيج الصوفي فضلا عن فُرضها على العراقيين ان يستهلكوا البضائع البريطانية التي لم تجد بديلاً في السوق العراقية . كما احتكرت بريطانيا استيراد معظم المنتجات العراقية بشكل يحقق مصالحها وأغراضها[19]. إن ارتباط الاقتصاد العراقي مع بريطانيا قد اثر بشكل كبير على سياسته التجارية الخارجية، وهذا أدى إلى اضمحلال التبادل التجاري. وكذلك أثرت السياسة التي اتبعها التجار اليهود في العراق باستيراد السلع المصنعة من الخارج ولاسيما الكمالية والاستهلاكية في حركة السوق وزيادة نسبة البطالة ، فهذه السياسة أدت الى القضاء على الصناعات الحرفية [20].

يعد القطاع النفطي الممول الرئيسي للإيرادات العامة، فالعراق غني بالثروة النفطية إذ يتمتع بمركز عالمي في إنتاج وتصدير النفط الخام ، فق بلغت صادرات العراق من النفط في عام (1971) ما مقداره (83,4) مليون طن[21]. مما يعني أن الاقتصاد العراقي يعد اقتصاد ريعي منذ عقود عديدة، إذ ظل معتمداً بشكل كبير على عائدات النفط الخام، وكذلك فانه يمتلك احتياطيات نفطية كبيرة، فالدول التي ستظل تمتلك احتياطيات نفطية وقدرات تصديرية كبيرة حتى سبعة عقود قادمة فأنها سوف تكون محددة ومرتكزة في دول الخليج العربي وفي مقدمتها العراق فضلاً عن إيران وفنزويلا [22]

أما بالنسبة للميزانية العامة للدولة فقد كانت ولمدة قريبة من مدة الدراسة تتميز بأوضاع سيئة، وتحديدا في عام 1968 والأعوام التي تليها، وذلك بسبب العدوان الإسرائيلي في عام 1967، وما تطلب من رصد مبالغ كبيرة على التسلح، فكانت نتائجها ذات تأثير مباشر على الأوضاع الاقتصادية والسياسة والمالية. والجدول التالي يوضح التطورات التي طرأت على هيكل الموازنة العامة في العراق.

الجدول (1) تطوّر هيكل الموازنة العامّة في العراق بالأسعار الجارية للمدة (1970- 2009) (مليون دينار)

السنوات	النفقات العامّة	معدل النمو %	الإيرادات العامّة	معدل النمو %	الفائض أو العجز	الفائض أو العجز كنسبة من GDP%
1970	388.2	.....	402.00	.....	13.8	
1971	493.6	27.2	543.7	35.2	50.1	3.7
1972	482.9	2.2-	408.3	24.9-	74.6-	5.4-
1973	700.000	44.9	1040.0	154.7	340	21.9
1974	1490.2	112.9	2063.1	98.8	572.9	16.8
1975	1719.5	15.4	2310.2	11.9	590.7	14.9
1976	2583.5	50.2	3432.2	48.6	848.7	16.2
1977	2773.1	7.3	3440.0	0.2	666.9	11.4
1978	4212.3	51.9	4658.3	35.4	446.0	6.4
1979	5300.1	25.8	6600.0	41.7	1299.9	11.6
متوسط المدة 1970-1979		33.34		40.16		9.75
1980	7669	44.7	12019	82.1	4350	27.6
1981	11391	48.5	7490	37.7-	3901-	34.4-
1982	14492	27.2	7122	4.9-	7370-	57.9-
1983	12126	16.3-	5900	17.2-	6226-	49.3-
1984	10719	11.6-	6646	12.6	4073-	27.9-
1985	10583	1.3-	7621	14.7	2962-	19.7-
1986	10155	4.0-	6420	15.8-	3735-	25.5-
1987	11847	16.7	8709	35.7	3138-	17.8-
1988	13363	12.8	8268	5.1-	5095-	26.2-
1989	13934	4.3	8882	7.4	5652-	97.7-
متوسط المدة 1980-1989		12.1		7.18		32.88-
1990	14179	1.8	8491	4.4-	5688-	24.9-
1991	17497	23.4	4228	50.2-	13269-	62.3-
1992	32883	87.9	5047	19.4	27836-	48.9-
1993	68954	109.7	8997	78.3	59957-	42.7-

24.7-	173783-	185.2	25659	189.2	199442	1994
25.9-	583797-	316.9	106986	246.4	690783	1995

38.2-		90.9		109.7		متوسط المدة 1995-1990
14.3-	364528-	66.4	178013	21.5-	542541	1996
1.3-	195265-	130.6	410537	11.7	605802	1997
2.3-	400071-	26.8	520430	51.9	920501	1998
0.9-	314487-	38.2	719065	12.3	1033552	1999
0.7-	365666-	57.6	1133034	45.0	1498700	2000
1.9-	870481-	13.8	1289246	38.1	2069727	2001
1.3-	547160-	52.9	1971125	21.7	2518285	2002
3.2-		55.2		22.7		متوسط المدة 2002-1996
42.7	11083566	710.9	15985527	94.7	4901961	2003
3.1	1467432	168.9	42988850	543.0	31521427	2004
13.1	9604598	5.9-	40435740	2.2-	30831142	2005
9.2	8775439	21.4	49098839	30.8	40323400	2006
17.2	18501555	6.0	52046698	16.8-	33545143	2007
5.6	20848809	54.2	80252182	77.1	59403373	2008
-	2642328	-	55209353	-	52567025	2009

المصدر: - الأعمدة (1، 3، 5) وزارة المالية، دائرة الموازنة.

- الأعمدة (2، 4، 6) من إعداد الباحثان.

ولغرض الإحاطة بموضوعة السياسة المالية ودور النفط في التأثير عليها بصورة مفصلة فإننا سنتطرق إلى الفقرات التالية:

1- **تأميم النفط وبدايات تصاعد الإيراد المالي** (1970- 1975)

تتميز هذه المدة بتحقيق أضخم وأهم انجاز في تاريخ العراق، وهو تحقيق عملية تأميم النفط في 1972/6/1، وتحرير الموارد الوطنية من السيطرة الأجنبية، فالعراق بكونه جزء لا يتجزأ من محيطه الإقليمي فان حركة تأميم الموارد النفطية من الشركات الاحتكارية حدثت في معظم بلدان المنطقة ومن بينها العراق. مما يعني ارتفاع حصيلة الإيرادات والإفادة منها في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية الشاملة.إذ انعكست هذه الزيادة على معظم قطاعات الاقتصاد الوطني فقد سجل القطاع الصناعي على سبيل المثال في النصف الأول من عقد السبعينيات (1970- 1975) معدلاً للنمو بلغ نحو(11,8) بالمائة سنوياً، وهذا يفوق معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي البالغ (9,9) بالمائة لنفس المدة. على حين سجل قطاع النفط الخام معدل اقل إذ بلغ (8,1) بالمائة [23]. وكذلك شهدت هذه المدة إقرار خطة التنمية القومية 1970-1974 حيث اتجهت سياسة السلطة في العراق نحو التخطيط القومي الشامل واستعمال الأسلوب العلمي في التخطيط، وقد تم الاهتمام في هذه الخطة والخطة التي تليها من خلال وضع أهداف واضحة كمعدلات نمو الدخل القومي، ومعدلات نمو

القطاعات الاقتصادية المختلفة، وإحداث قفزة نوعية في الاقتصاد، فالتخصيصات المقررة لهذه الخطة كانت 1932 مليون دينار، أما النفقات فقد بلغت 1169,8 مليون دينار، أي بنسبة تنفيذ قدرها (60,6) في المائة، فقد تأثرت نسب التنفيذ في هذه الخطة بالظروف السياسية والاقتصادية السائدة آنذاك. ومن خلال الجدول (2) يمكن ملاحظة المدخولات والمصروفات في هذه المدة.

الجدول (2) المدفوعات والمصروفات التخمينية والفعلية (بالآف الدنانير)

السنوات	تخمينات الميزانية (1)	المتحصل في الميزانية (2)	تخمينات الميزانية (3)	المصروفات في الخزينة (4)	السنوي (5)	المتراكم(*) (6)
1971/70	276657	292572	318695	303425	10863-	211277 -
1972/71	333336	344805	370629	341412	3393	207884 -
1973/72	332076	270530	352254	345359	74829-	282713 -
1974/73	382005	597853	510184	454927	142926	139787 -
1975/74	1283686	1400246	1358575	921377	478869	339082 -

*** يقصد بالمتراكم من الفضلة أو العجز اعتباراً من سنة 1921. وهذا تاريخ بدء العمل بالميزانية الاعتيادية.**

المصدر:

- وزارة المالية، مديرية الحسابات العامة.

يشير العمود (1) إن تخمينات الميزانية عام 70 / 1971 بحدود (276657) ألف دينار، بينما وصلت عام 74/ 1975 إلى حدود (1283686) ألف دينار، والمتحصل في الخزينة كما يشير العمود (2) قد زاد من (292572) ألف دينار عام 70/ 1971 ووصل إلى (1400246) ألف دينار، وهذه الزيادة قد جاءت نتيجة التأميم النفطي الذي زاد من موارد الميزانية. إلا أن المصروفات في الخزينة هي الأخرى قد زادت من (303425) ألف دينار عام 70/ 1971 إلى (921377) ألف دينار عام 74/ 1975.

إن سعي الحكومة في تقديم الخدمات العامة يحتاج إلى أموال طائلة تقوم بأنفاقها لتحقيق الهدف التي تريد تحقيقه، إذ أن التوسع في النفقات العامة سِمة العصر، ولهذا يجب ان تتوسع الإيرادات العامة لتغطية هذه النفقات، وفي العراق فان مصادر الإيرادات العامة تتمثل بالاتي:

1- الإيرادات من الضرائب والرسوم.

2- الإيرادات من النفط.

3- الإيرادات من المنشآت الحكومية والإيرادات الأخرى.

وتعد الضرائب من أبرز وسائل التمويل الإجبارية في الاقتصاديات عامةً واقتصاديات البلدان النامية خاصةً، فالضريبة هي (عبارة عن مبالغ نقدية تحصل عليها الدولة من الأفراد جبراً وبدون مقابل بهدف تمويل نفقاتها العامة وتحقيق الأهداف النابعة من مضمون فلسفتها السياسية) [24] .

ومن ملاحظة الجدول التالي يتبين الأهمية النسبية للضرائب وكما يلي:

الجدول (3) الأهمية النسبية للضرائب من الناتج القومي الإجمالي للمدة(1970 – 1975) (بملايين الدنانير)

السنوات	الناتج القومي الإجمالي (1)	إيرادات الميزانية الاعتيادية (2)	الضرائب (3)	النسب 1:3 (4)	النسب 2:3 (5)
1970	986,4	292,6	93,7	9,5	32,0
1971	1128,8	344,8	104,7	9,2	30,3
1972	1218,2	270,5	107,0	8,8	39,5
1973	1467,8	597,9	116,8	8,0	19,5
1974	3105,7	1400,2	159,7	5,1	11,4
1975	3907,4	688,0	173,7	4,4	25,2

المصدر:

– وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، دائرة الحسابات القومية، المجموعة الإحصائية السنوية لسنة 1977.

– النسب من عمل الباحث.

من خلال الجدول نجد أن نسبة الضريبة إلى الناتج القومي الإجمالي تشكل (9,5) في المائة عام 1970انخفضت عام 1975 إلى (4,4) في المائة، وهي نسبة قليلة عمّا كانت عليه في السنوات السابقة والسبب يعود إلى تفوق المصدر الآخر من الإيرادات العامة والمتمثل بالقطاع النفطي.

2- **الطفرة النفطية ومرحلة الوفرة المالية** (1975- 1979)

كانت الحكومة العراقية تتبع قبل عام 1975 سنة مالية تبدأ في الأول من نيسان من السنة الميلادية وتنتهي في الواحد والثلاثون من آذار من السنة التي تليها. وفي العام المذكور(1975) قررت الحكومة إتباع سنة مالية تنطبق مع السنة الميلادية، فعندما انتهت خطة التنمية القومية في 31/ آذار/1975، تم تبني منهاج استثماري مؤقت للشهور التسعة المتبقية من السنة على أساس أن خطة التنمية القادمة ستبدأ بانتهاء هذا المنهاج وتعتمد على السنوات الميلادية [25].

وقد استهدفت خطة التنمية القومية (1976– 1980) تحقيق التنمية الشاملة، اذ كانت تستهدف تحقيق معدل نمو سنوي في دخل الفرد مقداره (13,3%)، وبالتالي فان متوسط دخل الفرد سيرتفع حسب تقديرات هذه الخطة في عام 1980 إلى (580) دينار، مقارنةً بـ (370) دينار في عام 1977، و(80) دينار في عام 1970/1969. وكذلك تستهدف هذه الخطة تحقيق معدل نمو يساوي (7,1%) في القطاع الزراعي أما الصناعة التحويلية فأنها تستهدف تحقيق معدل نمو مقداره (32,9%)، كما من بين أهداف الخطة مواصلة استكمال بناء القاعدة الأساسية للاقتصاد ومعالجة الاختناقات المختلفة.

ومن ملاحظة الجدولين (4) و (5) يمكن معرفة الموارد المخصصة للمنهاج الاستثماري، ومعدلات النمو القطاعي المستهدفة.

الجدول (4) تخصيصات المنهاج الاستثماري لسنة (1975) (مليون دينار)

القطاع	الحصة	النسبة المئوية %
الزراعة	205,500	19,3
الصناعة	448,000	41,6
النقل والمواصلات	166,000	15,4
التشييد والخدمات الاجتماعية	188,000	17,5
التخطيط والمتابعة	6,274	0,6
قروض الحكومة	9,650	0,9
التزامات خارجية	8,600	0,8
مصروفات استثمارية أخرى	41,976	3,9
المجموع	1076,000	100,0

المصدر: – البنك المركزي العراقي، تقرير عام 1975، ص 82.

الجدول (5) معدلات النمو القطاعي المستهدفة على أساس أسعار (1975)

القطاع	معدل النمو السنوي %
النفط والمقالع	15,5
الصناعة التحويلية	32,9
الزراعة	7,1
التوزيع	16,9
الخدمات	10,4

المصدر:

– وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ،خطة التنمية القومية للسنوات 1976–1980، بغداد، العراق، 1977.

وفيما يتعلق بالإنفاق العام فأنه قد حقق مستويات مرتفعة في هذهِ المدة وبدأت هذهِ الزيادة منذ عام 1975، والسبب في ذلك يعود إلى زيادة العوائد النفطية وارتفاع أسعار النفط مما وفر للدولة إيرادات مالية كبيرة ولاسيما بعد عملية تأميم النفط عام 1972حيث بلغت العوائد النفطية (1585,1) مليون دينار في عام 1975، وارتفعت عام 1980 إلى 7800 مليون دينار[26]. وعلى أثر ذلك قامت الدولة بالتوسع في تقديم الخدمات إلى المواطنين، وكذلك رفع دخول العاملين لديها بزيادة الأجور والرواتب التي حققت ارتفاعاً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (562,7) دينار إلى (781,1) دينار وبنسبة نمو قدرها (54,8%) [27].

ومن جانب الإيرادات العامة فان الإيرادات النفطية قد احتلت مركز الصدارة في تمويل الموازنة العامة بالمقارنة مع مصادر الإيرادات الأخرى كالإيرادات الضريبية. ويتضح ذلك من خلال ملاحظة إن نسبة الإيرادات النفطية قد تزايدت من (52,7%) في عام 1970 إلى (83,3%) في عام 1979، والإيرادات الضريبية تراجعت من (28,7%) إلى (11,3%) للسنوات ذاتها. وقد هيمنت الضرائب غير

المباشرة على الهيكل الضريبي قياساً بالضرائب المباشرة. وبالنسبة لضريبة الدخل فأنها بلغت في أواخر عقد السبعينيات نحو (46,5) مليون دينار، وهذه حصيلة تعد قليلة بالنسبة إلى معدل دخول الأفراد في تلك المدة وهو أعلى معدل وصل إلية العراق[28]. ولم تعطِ للسياسة الضريبية أهمية كبيرة باستثناء الضرائب الكمركية التي كانت تستهدف تشجيع وتنمية القطاع الصناعي[29].

أما الدين الخارجي المتمثل بالقروض الخارجية فقد بلغ في عام 1975 (136,9) مليون دينار، وصل في عام 1980 إلى (145,4) مليون دينار[30]. أما الدين الداخلي فقد أنحصر في البنك المركزي والبنوك التجارية على حين ضعفت مساهمة الأفراد فيه بسبب محدودية السوق المالية والنقدية في العراق. ومن خلال الجدول (6) يمكن ملاحظة اتجاهات بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق.

الجدول (6) اتجاهات بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (1975 – 1980)

(مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الدخل القومي بالأسعار الجارية	الدخل القومي بالأسعار الثابتة	إيرادات النفط	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي
1975	3974,3	9663,4	3562,2	5897,7	1585,1	318,4
1976	5243,0	11901,6	4900,3	7174,7	2142,4	428,4
1977	5858,2	12144,3	5526,6	7428,2	2407,1	458,1
1978	7017,0	14354,2	6709,9	8624,6	2899,3	538,2
1979	11167,2	17800,4	10558,5	12263,1	6074,3	825,9
1980	15770,7	15770,7	15440,4	15440,4	6800,0	1166,2
معدل النمو السنوي المركب 1975-1980	% 31,7	% 10,9	% 34,08	% 21,2	.	% 29,6

المصدر:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، الناتج والدخل في العراق أرقام ومؤشرات (1968-1990).

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة.

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤشرات الاقتصادية ككل قد ازدادت في المدة الواقعة بين 1975-1980، فالناتج المحلي بالأسعار الجارية ارتفع من (3974,3) مليون دينار عام 1975 إلى (15770,7) مليون دينار وذلك في عام 1980. والدخل القومي بالأسعار الجارية كان في عام 1975 (3562,2) مليون دينار وصل في عام 1980 إلى (15440,4) مليون دينار. ويمكن أن نعزو السبب في ذلك إلى تزايد أسعار النفط خلال هذه المدة، فبملاحظة الإيرادات النفطية في عام 1975 نجدها كانت (1585,1) مليون دينار وصلت عام 1980 إلى (7800,0) مليون دينار، مما يؤكد إن الزيادة التي حصلت في المؤشرات الاقتصادية كان سببها ارتفاع أسعار النفط.

3-: الحرب العراقية-الإيرانية وتلاشي الفائض المالي (1980- 1989)

أن قيام الحرب العراقية الإيرانية في أيلول عام 1980 والتي دامت ثمان سنوات قد أثرت على الوضع الاقتصادي والمالي للبلد، إذ تغير مسار الإنفاق من الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق على تمويل متطلبات الحرب. فقد بلغت نسبة الإنفاق العسكري خلال المدة (1980 – 1990) مابين 20 إلى 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وكما مبين في الجدول (7).

الجدول (7) الإنفاق العسكري في العراق ونسبته الى الناتج المحلي الإجمالي

السنوات	الإنفاق العسكري (مليار دولار)	الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي
1980	19,8	38,8
1981	24,6	66
1982	25,1	57,4
1983	25,3	49,5
1984	25,9	54,4
1985	9	38,4
1986	11,6	24,2
1987	14	24,2
1988	12,9	23,1
1989	12,9	20

المصدر:
- اونر اوزلو، تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، نشر وترجمة مركز العراق للأبحاث، بغداد، 2006، ص35.

من المعروف أن العراق يعتمد بشكل كبير على العوائد النفطية، وهذه العوائد قد تراجعت في هذه المدة نتيجة تراجع الطلب العالمي، فترتب على ذلك انعكاسات سلبية تمثلت بتزايد حجم الديون، ومما زاد الطين بله قرار سوريا في نيسان عام 1982 بغلق أنبوب بانياس الناقل للنفط العراقي الذي يمر عبر أراضيها؟، مما ترتب على كل هذه الأمور دفع السياسة المالية في العراق إلى اتخاذ توجهات ذات مسار إنفاقي واسع ولجأت إلى إصدار العديد من القرارات واتخاذ مجموعة من الإجراءات كان هدفها إصلاح الأوضاع المالية والاقتصادية الحرجة والنهوض بالنشاط الاقتصادي.

لقد كان للمتغيرات السابقة والظروف التي مر بها العراق أثر على تراجع حصيلة العوائد من النفط فقد انخفضت من (26) مليار دينار عام 1980 إلى (10، 9,7، 9,6) مليار دينار للأعوام (1981، 1982، 1983) على التوالي، ثم انخفضت في عام 1986بشكل كبير لتصل إلى (6,9) مليار دينار[31]. وفي ظل هذه الظروف والحاجة المتنامية إلى تمويل متطلبات الحرب والقدرة المنخفضة للصادرات العراقية على توفير الإيرادات المالية اللازمة فقد توجهت الحكومة العراقية نحو استخدام الاحتياطيات والفوائض المالية المتحققة في نهاية عقد السبعينات مما أدى إلى استنزافها في الحرب. وإذا ما أضفنا إلى ذلك تصاعد النفقات الاستهلاكية الأخرى وهذا ما دعا الحكومة نحو الاقتراض من

السوق الدولي حيث اقترضت مبلغ (165.5) مليون دينار عام 1981، ثم اقترضت في عام 1982 (500) مليون دينار، ثم اقترضت (6361) مليون دينار من البلدان العربية للمدة (1980– 1984) [32].وهذا التمويل يعد تمويل مؤقت ويعتمد على أسلوب الدفع الآجل ومرهون فقط باستمرار الحرب ، ومع طول سنوات الحرب فقد توسع هذا التمويل لتمويل احتياجاتها الباهظة، وسبب عسكرة الاقتصاد فقد استمر في استيراد السلع الاستهلاكية من الخارج، مما أوقع البلد بأكبر فخ مديونية خارجية طويل الأجل[33]. والتوقف عن معظم العمليات التنموية غير المتعلقة بالحرب. وإزاء ذلك توجهت الدولة إلى إصدار تشريعات جديدة ذات صلة بالسياسة المالية لعل أهمها إصدار قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982، وقانون الكمارك رقم 23 لسنة 1984، وخلال العامين المذكورين اتخذ العراق تدابير اقتصادية أكثر تشدداً منها الاعتماد على القطاع الخاص لتعزيز الوضع الضعيف للدينار إزاء العملات الأجنبية، كما قامت الدولة بتحويل مجموعة من المنشآت الاقتصادية إلى القطاع الخاص ولاسيما في عام 1987 من خلال ما سُمي في وقته بالثورة الإدارية. وفيما يتعلق بخطة التنمية للأعوام (1981 – 1985) فأنها قد تأثرت بالحرب القائمة ولم تنفذ بالشكل المخطط لها فالدولة أعطت اهتماما لتحقيق التوازن بين متطلبات عملية الإنماء من جانب ورفد الحرب ومتطلباتها من جانب آخر مع إعطاء الأولوية للجانب الحربي وما يتصل به من قطاعات ساندة. ومن ملاحظة الجدول (8) يتبين لنا بوضوح الانخفاض والتذبذب في جانب الإيرادات العامة وكذلك عجز الموازنة في معظم هذه المدة.

الجدول (8) الموازنة الجارية (العجز والفائض) للمدة (1980 – 1990) بالأسعار الجارية (مليون الدنانير)

السنوات	الإيرادات الجارية	نسبة التغيير السنوي %	الإنفاق الجاري	نسبة التغيير السنوي %	الفائض أو العجز في الموازنة الاعتيادية الجارية
1980	7197,3	-	3923,4	-	3273,9
1981	5326,1	26 -	5349,9	36	23,8 -
1982	4843,6	9 -	7828,9	46	2985,3 -
1983	3724,8	23 -	7054,1	10 -	3329,3 -
1984	3901,1	5	5785,3	18 -	1884,2 -
1985	4402,1	13	6613,8	14,3	2211,7 -
1986	3854,3	12 -	7301,3	10,3	3447 -
1987	4947,7	28	9228,9	26	4280,9 -
1988	5394	9	10629,7	15,1	5235,7 -
1989	5592	4	10871,9	2,2	5279,9 -
1990	5637,9	0,8	11357,5	4,4	5719,6

المصدر:

- **وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة.**

وهكذا تحول الاقتصاد العراقي من بلد لديه فائض مالي إلى بلد مثقل بالديون، فقد تطور الدين الخارجي العراقي من حوالي (2,5) مليار دولار عام 1980 إلى (13) مليار دولار وذلك في عام 1985، وصولاً إلى (23) مليار دولار عشية غزو النظام العراقي السابق لدولة الكويت عام 1990

[34]. وبدلاً من أن ينهض العراق لإعادة ما دمرته الحرب من البنى التحتية وما عكستهُ على المستوى المعيشي المتدهور ووقوعهُ في أزمة مديونية خانقة فأنه تصرف عكس ذلك إذ دخل العراق عام 1988 وحتى عام 1990 مرحلة جديدة تحتاج إلى إدارة اقتصادية ناجحة لمشكلة المديونية وإعادة إعمار الدمار الذي أصاب البلد جراء الحرب، إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب غزو الكويت وما تلاه من معارك لتحرير الكويت مما أدى إلى تدمير الهياكل الاقتصادية العراقية وبناه التحتية [35]، فضلاً عن الحصار الاقتصادي الذي استمر حتى عام 2003. والجدول (9) يوضح اتجاهات بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، فالناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفع من (10211,1) مليون دينار عام 1981 إلى (12857,3) مليون دينار عام 1990، وهذه الزيادة بالناتج المحلي الإجمالي لا تعد زيادة كبيرة، إذ أنها ازدادت بمقدار اقل مما هو متوقع، وكذلك الحال بالنسبة للدخل القومي، والسبب يعود إلى تذبذب الإيرادات النفطية، إذ أنها ارتفعت عام 1988 إلى أعلى مستوى لها خلال هذه المدة الفرعية المبحوثة، إذ وصلت إلى (9195,7) مليون دينار وازداد معها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، إذ وصل خلال العام نفسه إلى (1006) دينار.

الجدول (9) اتجاهات بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة (1981 – 1990)

(مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	الدخل القومي بالأسعار الثابتة	الدخل القومي بالأسعار الجارية	إيرادات النفط بالأسعار الجارية	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بالأسعار الجارية (دينار)	نسبة إيرادات النفط إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة
1981	10211,8	11346,9	8451,9	70125,4	3369,1	740,7	32,9
1982	10343,5	12714,7	8074	10972,6	3247,0	777,6	31,4
1983	9870,6	12621	7215,6	10996,5	3528	753,9	35,8
1984	10549,9	14550,9	7817,2	12843,6	4364,3	851,9	41,4
1985	10610,7	15011,8	7594,3	13009,0	4398,1	843,7	41,4
1986	11812,5	14652	7294,3	12655,6	5487,0	785,6	46,4
1987	15219,9	17600	7740,8	15311,3	8860,5	937,3	58,9
1988	15421,8	19432,2	7076,2	16982,9	9195,7	1006	59,7
1989	15070,4	19745,3	6777,8	17290,1	7738,2	922,1	51,3
1990	12857,3	23704,7	5259,3	20353,5	6211,5	1137,7	48,3
معدل النمو	%2,5	%8,5	%5,13	%8,06	.	%4,8	.

المصدر:- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، الناتج والدخل في العراق أرقام ومؤشرات (1968-1990).

4- **حرب الخليج والعقوبات ومرحلة الإصدار النقدي** (1990- 1995)

عاش العراق خلال هذه المدة ظروفاً مختلفة، إذ خرج مثقل بالديون جراء حرب الخليج الأولى فعانى من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في جميع القطاعات الاقتصادية، وبعد اقل من سنتين قام النظام القائم بغزو الكويت والدخول في حرب الخليج الثانية مع قوات التحالف الدولي في 1991/1/17 وهذا ما أوقع العراق في مشاكل عديدة تضاف إلى سلسلة المشاكل والاضطرابات التي مر بها. فعلى الرغم الشروط التي وافق عليها العراق في خيمة صفوان لوقف إطلاق النار جاءت القرارات الدولية المتتابعة منها القرار (687) الصادر في نيسان 1991 الذي نص على تأسيس صندوق تعويضات يدار من قبل الأمم المتحدة، يخصص فيه (30%) من إيرادات العراق النفطية لدفع تعويضات مباشرة وغير مباشرة عن الأضرار الذي نجمت عن غزوه للكويت، وهذه الأموال تدفع للحكومات الأجنبية والمؤسسات والأشخاص[36]. ان قبول العراق بالقرار معناه انه رهنَ إيراداته النفطية لمدة زمنية طويلة قادمة ، فالقرار أعطى رقابة قوية لمجلس الأمن الدولي يستطيع أن يمارسها على مستقبل الاقتصاد العراقي [37].

لقد تراجع إنتاج النفط بشكل كبير وبنسبة (86%) إذ انخفض من (3,3) مليون برميل يومياً قبل اجتياح الكويت إلى اقل من (0,5) مليون برميل وهو يكفي لسد متطلبات الاستهلاك المحلي لا أكثر[38]. فالإنتاج الفائض عن الاستهلاك المحلي يعاد مرة أخرى للآبار النفطية بعد استخراج المنتجات الخفيفة كالبنزين وغيرها. وقد بلغت الخسائر التي تكبدها الاقتصاد العراقي خلال الستة أشهر الأولى من فرض العقوبات الاقتصادية الدولية بحسب بيانات الحكومة العراقية (17) مليار دولار، شملت (10) مليار خسائر تصدير النفط والغاز و (5,1) مليار دولار خسائر توقف الإنتاج المحلي، و (1) مليار دولار زيادة لكلفة الإنتاج، و (0,7) مليار دولار خسائر تأخيرات مشروعات التنمية، وكذلك (1,3) مليار دولار خسائر أخرى[39]. ناهيك عن الخسائر المادية، فقد دمرت الحرب وشلّت البنى التحتية المكونة للاقتصاد العراقي، فالعمليات العسكرية التي امتدت ستة أسابيع تميزت بقصف جوي عنيف من خلال تعرض البلد إلى أكثر من (106) ألف غارة جوية، لم تدمر أهداف عسكرية فقط بل امتد الدمار ليشمل شبكات النقل والمواصلات ومحطات توليد الطاقة ، والمنشآت والمشاريع والمصانع والمستشفيات والجسور والمباني المدنية، فضلا عن الخسائر البشرية، إذ تشير بعض التقديرات إلى أن الخسائر بين العسكريين تراوحت مابين (50 – 100) ألف شخص، والخسائر بين المدنيين تراوحت مابين (15 – 30) ألف شخص [40]. ثم تبع ذلك قيام الانتفاضة الشعبانية وما أعقبتها من أعمال عسكرية من قبل النظام لإحباطها زاد من الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالبلد.

إن حجم الدمار لحرب الخليج والحصار الاقتصادي قد راكم أعباء جديدة على اقتصاد يعاني أساسا من صدمات واختلالات هيكلية، وبفعل انخفاض الإيرادات النفطية وتوقف تصدير النفط فقد انخفضت العملات الأجنبية التي كانت تحصل عليها الدولة، وبما إن الدولة تحتاج إلى إنفاق واسع

لتلبية متطلبات الموطنين المعاشية، لذا فأن هذا الإنفاق الواسع لم يكن من الممكن أن يقابل في تزايد الإيرادات الضريبية، الأمر الذي عمق العجز المالي في الموازنة ودفع السلطة المالية نحو الاعتماد على الإصدار النقدي الجديد، ولم يقابل هذا التزايد النقدي بتزايد سلعي، مما أحدث تضخماً في الاقتصاد العراقي بمعدلات عالية وتزايد تدهور القيمة الخارجية للعملة بشكل لم يشهده الاقتصاد من قبل.

إن شدة إفرازات الحصار الاقتصادي قد وضعت قيوداً على قدرة السياسة المالية عامةً، والضريبة خاصةً، فالوعاء الضريبي قد بلغ من الضيق بحيث أصبح ليس لديه القدرة على رفد الميزانية العامة بالأموال اللازمة لضمان الحد الأدنى من مستوى الإنفاق، وذلك بفعل انخفاض أوجه النشاط الاقتصادي، وانخفاض الدخل الشخصي الخاضع للضريبة، ولهذا فأن قدرة السياسة المالية على المناورة والتكيف لهذه الصدمة ظلت محدودة، والمسؤولية التي أُلقيت على عاتقها هي أن تتحرك وتناور بمساحات إيراديه ضيقة لم يألفها الاقتصاد العراقي من قبل [41]. إن هذه المدة في الاقتصاد العراقي وما تعكسه الآثار التوزيعية للأدوات المالية تمثل التعبير عن عبء التضخم، وان الأدوات المالية المعتمدة في ظل غياب المورد النفطي قد تغيرت وانخفضت الأهمية النسبية للضرائب المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي [42].

من خلال الجدول الآتي نرى وجود تفاوت كبير بين النفقات العامة والإيرادات العامة خلال هذه المدة الفرعية المبحوثة 1991–1995، وهذا التفاوت قد احدث عجزاً متواصلاً في الموازنة العامة، واستمر هذا العجز في الموازنة بشكل تراكمي. فقد ارتفعت النفقات العامة من (17497) مليون دينار عام 1991 إلى (690783) مليون دينار عام 1995، على حين الإيرادات العامة ارتفعت من (4228,00) مليون دينار عام 1991، إلى (106986) مليون دينار عام 1995. وعلى الرغم من هذا الارتفاع في الإيرادات العامة إلا إنها بقيت عاجزة عن اللحاق بالنفقات العامة . مما أسفر عنه عجوزات سنوية ارتفعت من (13269,1) مليون دينار عام 1991، إلى (583800,2) مليون دينار عام 1995 وكما مبين في الجدول (10):

الجدول (10) الموازنة العامة للدولة في العراق للمدة (1991 – 1995) والعجز المتراكم

(مليون دينار)

السنوات	النفقات العامة (مليون دينار)	الإيرادات العامة (مليون دينار)	العجز أو الفائض (مليون دينار)	نسبة العجز إلى النفقات العامة	نسبة العجز إلى الناتج المحلي	نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة	العجز المتراكم (مليون دينار)
1991	17497	4228,00	13269,1	75,8	62,3	24,1	18956,8
1992	32883	5047	27835,8	84,6	49,1	15,3	46792,6
1993	68953	8997	59956,6	87,1	43,1	13,0	106749,2
1994	199442	25659	173782,8	879,8	25,1	12,8	280532
1995	690783	106986	583800,2	84,5	25,9	15,5	864332

المصدر: – وزارة المالية، دائرة الموازنة.

وعند تفحص نسبة الضرائب المباشرة خلال المدة (1991– 1995) كما في الجدول (11) يتضح أن هذا النوع من الضرائب يستند إلى الضرائب على الدخل إذ لا تقل عن نسبة (71%) من إجمالي الضرائب المباشرة، وبالنسبة للضرائب العقارية فقد كانت (21,5%) والضرائب على التركات (9,7%)، أما الإيرادات عن العرصات فقد بلغت (2,3%) وذلك عام 1993.

الجدول (11) هيكل الإيرادات الضريبية المباشرة للمدة (1991 – 1995)

السنوات	نسبة ضريبة الدخل إلى الضرائب المباشرة	نسبة الضرائب على التركات إلى الضرائب المباشرة	نسبة الضرائب على العقار إلى الضرائب المباشرة	نسبة الضرائب على العرصات إلى الضرائب المباشرة	نسبة الإيرادات الأخرى إلى الضرائب المباشرة
1991	75	7,1	15,8	2,0	0,017
1992	71	5,2	21,5	1,8	0,002
1993	72	9,7	15,8	2,3	0,062
1994	80	9,4	8,8	1,6	0,002
1995	89	5,8	4,1	0,9	0,001

المصدر:

– وزارة المالية، الهيأة العامة للضرائب.

5- **النفط مقابل الغذاء وعودة الاستقرار المالي** (1996 – 2002)

في 23 شباط عام 1998 وقعت اتفاقية بين العراق والأمين العام للأمم المتحدة تتضمن هذه الاتفاقية أن يؤكد العراق قبوله لكافة قرارات الأمم المتحدة، والسماح لفرق التفتيش الوصول إلى كافة الأماكن تتضمن ثمانية مواقع رئاسية [43]. وبعد تطبيق برنامج الأمم المتحدة أصبحت هنالك قناعة بأن العقوبات ستستمر لمدة طويلة ولابد من اتخاذ الخطوات اللازمة لإصلاح الاقتصاد وإنقاذه من الاختلالات الخطيرة التي يتعرض لها والإفادة قدر الإمكان من الكميات المصدرة من النفط من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء food to oil.

كما هو معروف أن عوائد النفط تشكل العائد الأساسي في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والركن الرئيسي لنمو الاقتصاد الوطني، فقد شكلت الإيرادات النفطية نسبة كبيرة من إجمالي صادرات العراق الكلية منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي ولحد الوقت الحالي. ونظراً لِما شهدهُ الوضع الاقتصادي من جراء العقوبات الاقتصادية وانخفاض نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة وارتفاع العجز المالي واستمرار التضخم الجامح، لذا كانت المنهجية المتخذة من قبل الحكومة في تلك المدة تتجه نحو إجراء إعادة الهيكلة المالية لجانبي الإيرادات والمصروفات في الموازنة العامة، والتوجه نحو الالتزام بسياسة الانضباط المالي، فاستمر البحث حول كيفية تحسين موارد الموازنة العامة من مصادرها التقليدية ورفع كفاءة التحصيل الضريبي وزيادة الرسوم المحلية، كذلك تم تقليص مدة الإعفاء الضريبي للمشاريع الصناعية وتقليص الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري والتأكيد فقط على المجالات الضرورية ومنها ما يتعلق بزيادة الإنتاج. إلى جانب ذلك تسليط الضوء على ضرورة

الحد من اتساع دائرة المديونية ، كون الاقتراض الداخلي من شأنه أن يقلل من كمية الموارد المتاحة للقطاع الخاص الأمر الذي يعيق نموه وتطوره، أما الاعتماد على الاقتراض الخارجي فأنه يولد ضغطاً وأعباءً على الدولة ويحد من استقلالية القرار الاقتصادي ويُعرض الاقتصاد للهزّات والأزمات المفاجئة فضلا عن صعوبات الحصول على جهة تقرض العراق في ظروف العقوبات الاقتصادية.

والى جانب ذلك فقد حدث تطور في توجهات السياسة المالية وحدث تنظيم في عمليات الإنفاق ووضع أولويات لهذا الإنفاق، إذ في تلك المدة الزمنية كانت توجهاتها (السياسة المالية) نحو زيادة كفاءة التحصيل الضريبي وضغط النفقات ولاسيما التشغيلية منها وزيادة الاعتماد على الإيرادات المحلية في تغطيتها وكذلك تخفيض نسبة العجز في الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي وتقليص لجوء الدولة إلى الاقتراض وكما بينا سابقا، إلا أن النسب الضريبية أصبحت لا تتناسب مع دخول المكلفين بسبب نتائج التضخم الذي ساد الاقتصاد الوطني، وكذلك السماحات الضريبية التي تضَمنها قانون ضريبة الدخل رقم 113 لسنة 1982 إذ لم تعد تتناسب هذه الضريبة وتكاليف المعيشة، فنتيجة ذلك دفع السياسة المالية إلى إجراء إصلاحات ضريبية وتغيير نسبتها بشكل يتماشى مع الارتفاع الحاصل في الأسعار، وكذلك محاولة حصر أوعية الفئات الاجتماعية ذات الدخول العالية والتي كانت واقعة خارج إطار الضريبة. وعموما يمكن بيان توجهات السياسة الضريبية ومسعاها الإصلاحي وفق النقاط الآتية [44]:

1- زيادة حصة الإيرادات العامة.

2- ضرورة حصر المجتمع الضريبي.

3- الحد من التهرب الضريبي عن طريق الإجراءات القانونية.

4- تخفيض السقوف الضريبية.

5- رفع كفاءة الأداء الضريبي ونشر الوعي الضريبي.

وقد صدرت في هذه المدة مجموعة من القرارات والقوانين التي من شانها زيادة حركة الاستثمار وتحسين الإدارة الضريبية والحد من التهرب الضريبي.

أما فيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي فمن خلال معاينة الجدول (12) نجد أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد ازداد من (2556307) مليون دينار عام 1996، إلى (41022927,4) مليون دينار عام 2002، وكذلك ازداد متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (107849) دينار إلى (3156453) دينار للسنوات نفسها، وكذلك ازداد الدخل القومي بالأسعار الجارية من (2278202,9) مليون دينار عام 1996 إلى (34677722,5) مليون دينار عام 2002. وسبب هذه الزيادة يعود إلى أن هذه المدة شهدت تطبيق مذكرة التفاهم مما سمح للعراق باستيراد الحد الأدنى من متطلبات المعيشة.

الجدول (12) الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي بالأسعار الجارية للمدة 1996-2002

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مليون دينار	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (الدينار)	الدخل القومي بالأسعار الجارية مليون دينار	متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (الدينار)
1996	2556307	121014,3	2278202,9	107849
1997	15093144	68420,5	13245490	600358
1998	17125847,5	754376,1	15013422,3	661326
1999	34464012,6	1473955	31381048,5	1342103
2000	50213699,9	2084767	46634634,7	1936172
2001	41314568,5	1665037	36726500,7	1480131
2002	41022927,4	1604715	34677722,5	3156453

المصدر:

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية لسنوات متفرقة.

6- **العودة إلى تصاعد الإيراد المالي بعد عام** 2003

دخل العراق في بداية هذه المدة حرب أُخرى لا تختلف عن سابقاتها من حيث النتائج، إذ تم خلالها احتلال البلد في نيسان من عام 2003 من قبل الجيش الأمريكي والبريطاني وبعض الدول المتحالفة معهم، وتدمرت كل المقومات الاقتصادية والتنظيمية للاقتصاد العراقي وشّل مؤسساتهِ وأُطره التنظيمية (45).

إذ عانى العراق خلال المدة المنصرمة تدهوراً كبيراً بسبب السياسات الاقتصادية غير الرشيدة التي اتسمت بها تلك المدة، فضلاً عن الأزمات المتعاقبة التي عاشها الاقتصاد والتي كانت من إفرازات الحروب والحصار الاقتصادي، الأمر الذي انعكس بالدرجة الأولى على موارد العراق الاقتصادية التي أنفقت في مجالات لا مبرر لها.

لذا فان الاقتصاد العراقي بعد هذا التغيير الشامل يحتاج إلى إعادة البناء الاقتصادي على أُسس صحيحة تكفل العيش الكريم للمجتمع من خلال إجراء الإصلاحات اللازمة والكفيلة بتصحيح المسار الاقتصادي بالشكل الذي يخرجه من معضلة أحادية الجانب وتحوطه من الأزمات التي تنجم عن تذبذب أسعار النفط العالمية. إلا أن الواقع الجديد يشير إلى أن هنالك تحديات كبيرة بحاجة إلى المواجهة لتنفيذ عملية البناء والإعمار فلا عن عملية الإصلاح، وهذه التحديات منها نابعة من الماضي كتخلف الأنشطة الاقتصادية بشكل عام نتيجة العقوبات والحروب المتعددة وتخبّط السياسات الاقتصادية السابقة وكذلك التحديات الخارجية المتمثلة بالتكتلات الاقتصادية ومحاربة البلد امنيا واقتصاديا محليا وخارجيا وتذبذب أسعار النفط بسبب الأزمات العالمية والعولمة التي تعد نقيض توجه واهتمام الدولة في المجال الاجتماعي نتيجة الانفتاح والليبرالية الاقتصادية. أن التوجهات الجديدة

للدولة تنصّب باتجاه الليبرالية الاقتصادية واقتصاد السوق للتحرر من القيود الشمولية السابقة، إلا أن انخفاض مستوى المعيشة وتفشي البطالة وضعف الخدمات فضلا عن الوضع الأمني غير المستقر في بعض المحافظات تنذر بضرورة تدخل دولي وحكومي لإنقاذ هذا الوضع المتردي، لذا يجب الإفادة قدر الإمكان من مزايا اقتصاد السوق للنهوض بالاقتصاد العراقي من جانب وتدخل الدولة لتأمين احتياجات المجتمع ورفع مستوى المعيشة وتحسين ظروفها من الجانب الآخر. وعموما يمكن القول إن أبرز ما تحقق بعد عام 2003 هو إقرار الدستور العراقي بعد تصويت الشعب عليه الذي يعد وثيقة مهمة لتنظيم شؤون المجتمع العراقي في مختلف المجالات ومنها المجال الاقتصادي. وكذلك من الأمور الهامة التي حدثت هو استبدال العملة العراقية * وبالتالي تم معرفة حجم الكتلة النقدية بصورة دقيقة بعد أن تعذر ذلك في ظل العملة القديمة.

إن التحدي الاقتصادي الأبرز الذي واجه العراق بنجاح هو إسقاط (80) في المائة من ديونه وإعادة جدولة المتبقي منها بالاتفاق مع أعضاء نادي باريس باستثناء الديون الخليجية. ومع ذلك استمرت مسيرة الاقتصاد العراقي في خضم الأحداث وكأنها تسير في بحر متلاطم الأمواج عبر الأحداث الكثيرة والمتنوعة وتعاقب الأدوار والسلطات، وما لحق الاقتصاد من دمار بعد الحرب بسبب الإرهاب والأزمات التي تسببت في انخفاض أسعار النفط. وعموما فان العراق اليوم بمرحلة انتقالية تتطلب منه سعيا حثيثا نحو تأمين الاستقرار وزيادة النمو الاقتصادي ومعالجة الاختلالات المزمنة التي يعاني منها، ويتم ذلك من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية، أي تنويع مصادر الإيرادات وتوسيع قاعدتها وتحفيز التنوع الاقتصادي وخلق اقتصاد متنوع قادر على توفير فرص العمل وتحقيق معدلات عالية من الرفاهية لأبنائه.

وخلال هذه المدة يمكن القول إن الاقتصاد العراقي قد تأثر بتداعيات الأزمة المالية العالمية وذلك من خلال تراجع أسعار النفط عالميا، وقد بدأ ذلك واضحا في انخفاض نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2009 بنسبة (10.7%) وذلك نتيجة هيكلية الاقتصاد العراقي المعتمد اعتمادا كاملا على قطاع النفط في توليد الناتج المحلي، مقابل التدني الواضح لمساهمة القطاعات السلعية الأخرى، فقد تراجعت الصادرات النفطية بنسبة (37%) لتبلغ (39.0) مليار دولار، مقابل (61.9) مليار دولار لعام 2008، لذا انخفضت نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي من (55,5%) عام 2008 إلى (40.4%) عام 2009، أي بنسبة انخفاض قدرها (35%) عن العام السابق . على حين سجلت باقي الأنشطة ارتفاعا بنسبة (19.7%) قياسا بالعام السابق وهذه الزيادة متأتية من انخفاض مساهمة النفط في تكوين الناتج [46]. ومن هنا تبرز ضرورة توليد النمو في القطاع غير النفطي بغية جعل الاقتصاد أكثر قوة ومرونة في مواجهة الصدمات الخارجية دعماً للاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل.

وعلى صعيد التطورات في ميزان المدفوعات فقد سجل عجزاً في عام 2009 مقداره (5.8) مليار دولار، في حين كان قد سجل فائضاً مقداره (18.6) مليار دولار وذلك في عام 2008، ويعزى ذلك إلى انخفاض الحاصل في صافي الأصول الاحتياطية والعجز الحاصل في فقرة الحساب الجاري، في الوقت الذي حقق فائضاً مقداره (28.6) مليار دولار في العام السابق (2008)، كما تراجع خلال

عام 2009 الفائض في الميزان التجاري بنسبة (87,8%) قياساً بعام 2008، ويعزى هذا الانخفاض الكبير إلى تراجع العوائد النفطية أما العجز الذي سجلتهُ فقرة صافي الخدمات خلال عام 2009 فقد كان بنسبة (6%)، قياساً بعام 2008. وسجلت فقرة الأوراق المالية والموجودات الأجنبية خلال عام 2009 ضمن الحساب الرأسمالي والمالي عجزاً مقداره (20,2) و (7,5) مليار دولار على التوالي، بعد أن كانت قد سجلت فائضاً مقداره (3,5) و (18,6) مليار دولار على التوالي لعام 2008 [47].

رابعا: تحليل تطور عرض النقد في العراق

لقد دار جدل واسع بين الاقتصاديين حول أعطاء تعريف محدد لعرض النقد وكيفية احتسابه خلال مدة زمنية معينة، وقد تركز الخلاف حول نقطة أساسية تتمثل بأي العناصر التي تؤلف عرض النقد.

وقد أطلق كينز Keynes على عرض النقود اصطلاح "الكمية النقدية" والتي يمكن تعريفها على (أنها الأموال ذات القوة الشرائية المباشرة، أي القدرة على التحول مباشرةً وفي الحال إلى كافة السلع والخدمات المتاحة للتبادل وبمعنى آخر هي القدرة على الإبراء من جميع الديون) [48]. ويرى كينز اقتراباً منه إلى عالم الواقع ضرورة توسيع دائرة النقود لتشمل الودائع المصرفية لأجل وكذلك إذونات الخزينة. أما صندوق النقد الدولي فقد اعتبر الكمية النقدية بأنها المجموع الصافي للبنكنوت المتداولة زائداً الودائع الجارية لدى البنوك التجارية، ويستبعد كلاً من العملات المساعدة والودائع لأجل وودائع التوفير من دائرة النقود ويدخلها في دائرة "شبه النقود". أما فيما يتعلق ببعض البنوك المركزية العربية كالبنك المركزي المصري فأنه قد وسّع وسائل الدفع لتشمل المجموع الصافي للنقد المتداول خارج البنوك فضلاً عن كافة الودائع لدى البنوك التجارية سواء كانت جارية أم آجلة فضلاً عن ودائع التوفير والحسابات المدينة . وأمام هذا الاختلاف في النظر لمفهوم عرض النقد فقد طور الاقتصاديون مع مرور الزمن نظرية أساسية يمكن توسيعها لتشمل تعريفات أخرى أكثر تعقيداً ظهرت نتيجة للدراسات والمشاورات بين الاقتصاديين الأكاديميين والمسؤولين الحكوميين، ويمكن أن نبدأ بهما كالآتي:

1-**عرض النقد بالمعنى الضيق** M1

حدد الأسلوب التقليدي الذي ساد قبل الثمانينيات من القرن الماضي عرض النقد على أساس وظيفة النقود كونها أداة للمبادلة مقابل السلع والخدمات، وينظر لعرض النقد بأنه مجموع وسائل الدفع المتداولة في البلد خلال مدة زمنية معينة. ويرى ماير Mayer أن عرض النقد بالمعنى الضيق يضم العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي ولدى الجمهور والودائع الجارية للقطاع الخاص القابلة للسحب عليها بالشيكات، وشيكات المسافرين التي تعد نقوداً، على حين الودائع الزمنية وودائع التوفير ليست كذلك، وبهذا المعنى فأن عرض النقد بالمعنى الضيق يشمل العملة الصادرة من البنك المركزي على شكل أوراق نقدية ومساعدة وهي النقود القانونية التي تتمتع بالقبول العام كوسيلة للمدفوعات، مضافاً إليها ودائع الطلب Demand Deposits الصادرة من البنوك التجارية والتي يمكن السحب عليها بالشيكات وحسب المعادلة التالية[49]:

$$M1 = C + DD$$

إذ أن **M1** : عرض النقد بالمعنى الضيق، **C**: العملة في التداول، **DD**: الودائع الجارية. والشيك نفسه ليس الوديعة الجارية، وإنما وسيلة لتحويل الوديعة الجارية من شخص لآخر **Depositors** وبهذا فأن الودائع الجارية تتسم بسيولة كبيرة كالنقود القانونية**Legal Money** أو هي عملة بحد ذاتها، ويرى **Gupta** أن ما يحتفظ به البنك المركزي والبنوك التجارية والخزينة العامة من عملة داخل خزائنها، وما تودعه البنوك التجارية من ودائع لدى البنك المركزي لا يدخل ضمن مفهوم عرض النقد لأنه يعد جزءاً من الاحتياطيات النقدية التي تعتمد عليها البنوك التجارية لمواجهة السحوبات والطلب على القروض[50]. ويعتقد **S.Sethi** أن مفهوم عرض النقد بالمعنى الضيق هو المناسب لتحديد عرض النقد كونه يشمل العملة في التداول والودائع تحت الطلب التي تستعمل في الأنفاق الفوري، أما الودائع لأجل والتوفير المملوكة من قبل الجمهور فهي ليست جزء من عرض النقد، والسبب في ذلك لأنها ليست مقبولة للدفع إلا بعد تحويلها إلى عملة أو ودائع جارية [51] .

2- **عرض النقد بالمعنى الواسع** (M2)

يعرف هذا المفهوم عادةً بمصطلح "السيولة المحلية أو الداخلية" وبدأ يحظى بالاهتمام منذ السبعينيات، ويتناول في تحديده لعرض النقد إجمالي وسائل الدفع **M1** مضافاً إليها الودائع الزمنية (الآجلة) وودائع الادخار الخاصة لدى البنوك التجارية [52]. وحسب المعادلة التالية:

$$M2 = C + DD + Td + Sd$$

إذ أن **M2** : عرض النقد بالمعنى الواسع ، **Td** : الودائع لأجل ، **Sd** : ودائع التوفير.

فهذه الودائع قريبة للنقود بسبب أمكانية تحويلها إلى نقود سائلة بسرعة وبأقل خسارة، وكما يقول ساموبلسون فأن **M2** تعرف أحيانا بأشباه النقود **Near Money** والتي تشتمل في **M2** على ودائع حسابات المدخرات في البنوك وحساب صناديق الاستثمار في أسواق المال والتي تتم أدارتها من قبل سماسرة الاستثمار وودائع حساب السوق النقدية التي يديرها البنك التجاري وهلم جراً [53].

2-**عرض النقد بالمعنى الأوسع** (M3)

ينصرف هذا المفهوم لعرض النقد على أساس السيولة المحلية **M2** مضافاً إليها الادخارات المودعة خارج البنوك التجارية، أي لدى مؤسسات الادخار كبنوك الادخار المشتركة **Deposits at Mutual Saving Bank** وجمعيات الإقراض والادخار**Saving & Loans Associations** وصناديق الادخار، وهذا معناه أن عرض النقد يضم المطلوبات النقدية والمطلوبات غير النقدية للمؤسسات المالية الوسيطة النقدية التي تتألف من البنك المركزي والبنوك التجارية زائداً مطلوبات المؤسسات المالية الوسيطة غير النقدية كمؤسسات الادخار الأخرى[54].

4-**عرض النقد بالمعنى** (M4) **و** (M5)

لقد تم تصميم هذان المفهومان لعرض النقد لإرضاء اللذين يشّكون في حكمة استبعاد شهادات الإيداع الكبيرة من تعريف الرصيد النقدي، حيث يشمل مفهوم **M4** على **M2** زائداً شهادات الإيداع الكبيرة والتي يرمز لها بالرمز **CDs**، واتفاقيات أعادة الشراء التي تزيد مدة استحقاقها ليلة واحدة والتي تصدرها البنوك التجارية ومؤسسات الادخار، وتشمل **M5** على **M3** زائداً شهادات الإيداع، وهناك قليل من الاقتصاديين الذين يستعملون **M4** و **M5** في تحليلهم للتحركات النقدية

(55).وهذان الشكلان الأخيران من عرض النقد معمول بهما في الولايات المتحدة الأمريكية. وعموماً يمكن تصوير مكونات عرض النقد بالجدول التالي:

الجدول (13) المكونات الأساسية لأنواع عرض النقد

1. عرض النقد بالمعنى الضيق M1				
النقود الورقية	النقود المساعدة			الودائع الجارية للقطاع الخاص لدى البنوك التجارية
2. عرض النقد بالمعنى الواسع M2				
النقود الورقية + النقود المساعدة	الودائع الجارية للقطاع الخاص لدى البنوك التجارية			الودائع الزمنية + ودائع الادخار أو التوفير لدى البنوك التجارية
3. عرض النقد بالمعنى الأوسع M3				
النقود الورقية + النقود المساعدة	الودائع الجارية للقطاع الخاص لدى البنوك التجارية	الودائع الزمنية + ودائع الادخار		الإدخارات المودعة خارج البنوك التجارية
4. عرض النقد بالمعنى M4				
النقود الورقية + النقود المساعدة	الودائع الجارية للقطاع الخاص لدى البنوك التجارية	الودائع الزمنية + ودائع الادخار		شهادات الإيداع الكبيرة CDs + اتفاقيات إعادة الشراء
5. عرض النقد بالمعنى M5				
النقود الورقية + النقود المساعدة	الودائع الجارية للقطاع الخاص لدى البنوك التجارية	الودائع الزمنية + ودائع الادخار	الأدخارات المودعة خارج البنوك التجارية	شهادات الإيداع

المصدر :- من عمل الباحثان .

من خلال ما سبق فأنه يمكن القول بان عرض النقد هو كمية النقود المتداولة في مجتمع ما، خلال فترة زمنية معينة (56). ويُقصد بالنقود المتداولة هنا هي كافة أشكال النقود التي بحوزة الأفراد او المؤسسات والتي تختلف أشكالها حسب التطور الاقتصادي والاجتماعي وتطور العادات المصرفية في المجتمعات. ومن هنا ظهر الاختلاف في مدى شمول عرض النقد وبالتالي ظهور مفاهيم متعددة له. ويشمل عرض النقد نوعين من النقود هما النقود القانونية، ونقود الودائع، وهذهِ الأخيرة التي يُثار الخلاف حول كيفية معالجتها عند احتساب عرض النقد. وعموما فان مكونات عرض النقد تعكس درجة تطور الجهاز المصرفي والعادات المصرفية لمختلف الدول، وان زيادة عرض

النقد قد يُخرج الاقتصاد من حالة الركود، وتخفيضهُ قد يحد من التيارات التضخمية. وفيما يتعلق بالاقتصاد العراقي فانه يمكن تناول عرض النقد من خلال المدد الزمنية التالية:

1-عرض النقد خلال عقد السبعينيات

شهد عرض النقد بالمعنى الضيق في العراق خلال عقد السبعينيات تطورات كبيرة إذ أخذ اتجاها تصاعدياً، فكان احتفاظ الجمهور من العملة في نهاية عام 1970 بحدود (173.2) مليون دينار، و(44.5) مليون دينار من الودائع الجارية لدى المصارف التجارية، أي أن مجموع عرض النقد كان (217.7) مليون دينار، فازداد عرض النقد خلال الأعوام اللاحقة (1973,1972,1971) إلا انه في عام (1974) ازداد بشكل كبير إذ بلغ معدل النمو السنوي لعرض النقد (43%)، وهذه الزيادة في عرض النقد جاءت بعد عملية تأميم النفط وزيادة إنتاجه وعوائده وأسعاره، مما دفع الحكومة العراقية آنذاك إلى زيادة المعروض النقدي لسد نفقاتها على خطط التنمية القومية. وفي نهاية عام 1979 أزداد المعروض النقدي ليبلغ (1575.8) مليون دينار منها (1238.1) مليون دينار بشكل عملة في التداول و (337.7) مليون دينار بشكل ودائع جارية، أي إن العملة المتداولة خلال العقد المذكور شكلت معدل بحدود (78%) من مجموع العرض النقدي.

ومن خلال ملاحظة الجدول (14) نجد أن عرض النقد تغير بصورة تدريجية ابتداءً من العقد المذكور، بشكل سريع خلال السنوات اللاحقة مقارنةً مع السنوات الأولى، والسبب الرئيسي يعود إلى ارتفاع الموجودات الأجنبية التي يوفرها القطاع النفطي كما أسلفنا، لاسيما وان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد تصديري يحصل على جزء مهم من دخلهِ النقدي من معاملات خارجية ليست له سلطة كبيرة عليها، وهذا الدخل هو الذي يقرر وبشكل كبير مقدار الإنفاق القومي ودرجة سيولة المصارف والطلب على النقود وعرضها، ولذلك فان أمكانية البنك المركزي العراقي في تحديد عرض النقد كانت محدودة كون أن إصدار العملة كان استجابة لمتطلبات الإنفاق الحكومي المتزايد.

إن العملة المتداولة تشكل النسبة الأكبر من عرض النقد، وان التعامل بالشيكات محدودٌ إذ أن الجزء الأكبر من المعاملات تدفع نقداً مما يدل على عدم انتشار العادات المصرفية بشكل واسع، وهذا أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الودائع المصرفية. وان هذا الاستعمال المحدود للودائع المصرفية يقلل من مدى استجابة الجهاز المصرفي للتغير في الطلب الكلي على النقد.

وهكذا يتبين أن عرض النقد في عقد السبعينيات كان يتحدد بعوامل مختلفة منها تخلف العادات المالية المصرفية ومركز الحكومة النقدي واتساع استعمال النقود في التداول خارج الجهاز المصرفي . وهذه لا تخص العراق وحده وإنما هي خصائص تتصف بها الكثير من البلدان النامية.

الجدول (14) عرض النقد بالمعنى الضيق ومكوناته في العراق للمدة من (1970-1979)

السنوات	العملة في التداول	الودائع الأهلية الجارية DD	عرض النقد MS	معدل النمو السنوي لعرض النقد	نسبة العملة إلى عرض النقد	نسبة الودائع إلى عرض النقد
1970	173.2	44.5	217.7	6	79.56	20.44
1971	179.6	47.5	227.1	4	79.08	20.91
1972	207.0	5.6	259.6	14	79.74	20.26
1973	252.5	70.1	322.6	24	78.27	21.73
1974	358.6	10.8	462.4	43	77.55	22.45
1975	472.8	152.8	625.6	35	75.57	24.42
1976	566.2	188,6	754.8	20	75.01	24.99
1977	654.5	209.9	864.4	14	7.71	24.28
1978	977.3	268.5	1245.8	44	78.44	21.55
1979	123.1	337.7	1575.8	26	78.56	21.43

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية للأعوام 1970-1979.

- الأعمدة: (4،5،6) استخرجها الباحث.

2-عرض النقد خلال عقد الثمانينات

خلال عقد الثمانينات دخل العراق حرب طويلة استمرت ثمان سنوات صاحبتها انعكاسات سلبية على مجمل القطاعات الاقتصادية ومن بينها القطاع المصرفي، فخلال هذا العقد نلاحظ أن العادات المصرفية لم تشهد تطوراً ملحوظاً وان العملة في التداول تحتل النسبة العظمى من إجمالي عرض النقد. ويلاحظ من خلال الجدول (15) إن نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد تراوحت بين (14.6% - 19.54%) وهي تعد نسبة منخفضة تدلل على تخلف العادات المصرفية. على حين المتداول من العملة إلى عرض النقد شكل نسبة كبيرة وصلت في عام 1987 إلى 85.7 في المائة، وهذا بدوره يحد من قدرة البنوك على منح الائتمان بسبب انخفاض احتياطياتها النقدية. وكذلك نلاحظ النسبة المرتفعة لمعدل النمو السنوي لعرض النقد في بداية هذه المدة الفرعية وتحديدا خلال المدة (1980-1982) إذ بلغت (37%).

إن استمرار الحرب وما تطلبته من تمويل الإنفاق العسكري جعل الجهات المختصة تتخذ سلسلة إجراءات لتنفيذ سياسات مالية ونقدية تقييدية وتدني الإنفاق الحكومي غير العسكري وذلك منذ منتصف عام 1982، حيث انخفض المعدل السنوي لعرض النقد إلى (11%) ومن ثم إلى (-0.5%) للسنوات (1983، 1984) على التوالي.

الجدول (15) عرض النقد بالمعنى الضيق ومكوناته في العراق للمدة من (1980–1989)

السنوات	العملة في التداول	الودائع الأهلية الجارية	عرض النقد	معدل النمو السنوي لعرض النقد	نسبة العملة إلى عرض النقد	نسبة الودائع إلى عرض النقد
1980	2183.6	466.6	2650.2	68	82.4	17.6
1981	2933.1	712.4	3645.5	38	80.5	19.54
1982	419.1	789.6	4980.7	37	84.1	15.9
1983	469.2	837.2	5527.4	11	84.9	15.15
1984	4606.9	893.0	5499.9	0.5	83.8	16.24
1985	4744.2	1032.8	5777.0	5.0	82.1	17.88
1986	5645.1	1019.5	673.7	17	83.8	15.1
1987	7105.8	1210.9	8293.0	23	85.7	14.6
1988	8314.1	1533.9	9848.0	19	84.4	15.58
1989	9760.2	2108	11868.2	21	82.2	17.8

المصدر:

– البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، عدد خاص، 2003

– الأعمدة: (4،5،6) استخرجها الباحثان.

وبتزايد نفقات الحرب تزايد الإنفاق العسكري واستنزاف الحكومة لاحتياطياتها الأجنبية المتراكمة، وكذلك الانخفاض في إيرادات القطاع النفطي، فضلا عن انخفاض مساهمة المصادر الأيرادية الاعتيادية (الضرائب والرسوم)، إلى جانب افتقار العراق للأسواق المالية المتطورة وعدم وجود مؤسسات تمويل خاصة بسبب سيطرة الدولة على الجهاز المصرفي مما يعني عدم الإفادة من الموارد المالية التي قد تأتي من هذه المؤسسات المالية. لذلك وجدت الدولة نفسها مضطرة إلى الاقتراض من البنك المركزي واتبعت سياسة تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي وان كان بشكل غير محسوس كثيرا في هذه المدة المبحوثة، إلا انه عمل على تصاعد معدلات نمو عرض النقد للأعوام اللاحقة.

3-**عرض النقد خلال المدة** 1990- 2002

في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي شنت الولايات المتحدة الأمريكية حرباً على العراق دمرت أغلب البنى التحتية والاقتصادية، أعقبها فرض العقوبات الاقتصادية التي عزلت العراق بصورة شبه تامة عن العالم الخارجي اذ توقف تقريبا التبادل التجاري، بعد توقف تصدير النفط الذي يعد المورد الأساس للحصول على العملة الأجنبية اللازمة لتغطية استيرادا ته وحاجاتهِ الأخرى بعد أن كان العراق يعتمد على الاستيراد في تلبية (71%) من احتياجاتهِ الاستهلاكية عام 1989[57]. لذلك

لجأت الدولة إلى الإصدار النقدي وتمويل الموازنة بالعجز فتزايد عرض النقد بشكل كبير مما أدى إلى تخفيض قيمة العملة المحلية وارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل لم يسبق له مثيل [58].

إن سياسة إدارة الدين العام في العراق خضعت لفلسفة مبسطة تمثلت بسياسة النقد الرخيص والتي تعني الخفض المباشر لكلفة خدمة الدين العام من خلال خفض سعر الفائدة على الاقتراض الانفاقي إذ أصبحت صفة الإلزام هي الصفة السائدة في معظم جوانب الإنفاق الحكومي من خلال حصر وتقييد تداول حوالات الخزينة بالجهاز المصرفي الحكومي بسبب سعة حجم الاقتراض المطلوب لتمويل العجز الذي تصعب تغطيته طوعيا [59]. وهذا الارتفاع المتزايد للعملة المصدرة أدى إلى عجز البنك المركزي العراقي عن تطبيق المادة الأربعين من القانون رقم (64) لسنة 1976، والتي نصّت على أن يحتفظ البنك المركزي العراقي بموجودات (ذهب، فضة، سندات،عملات أجنبية) كغطاء للعملة وان لا يقل مجموع هذه الموجودات عن (50%) من العملة في التداول[60]. إن توسع الإنفاق الحكومي وبشكل مستمر من جهة وقلة الموارد الرئيسية للدولة من جهة أخرى أدى إلى أن يستمر البنك المركزي العراقي بعملية التمويل اللازم، وهذا أدى إلى تزايد الديون الداخلية على الحكومة العراقية خلال عقد التسعينيات وما قبلها من القرن الماضي ، فوصل هذا الدين إلى حدود (3.5) تريليون دينار موزعة بين البنك المركزي العراقي والبنوك التجارية العراقية [61].

ومن ملاحظة الجدول (16) يتبين إن عرض النقد قد تنامى بشكل كبير خلال عقد التسعينيات إذ ارتفع من (15359.3) مليون دينار عام 1990 إلى (705064) مليون دينار وذلك في عام 1995، إذ بلغ معدل النمو خلال تلك المدة (195%) وهو يعد معدل مرتفع بسبب التوسع في الإصدار النقدي لسد متطلبات النفقات المتزايدة في تكاليف الأعمار وسد الحاجات الأساسية للمواطنين. إن حجم الكتلة النقدية قد اتسع وان المواطن العراقي يحتفظ بنسبة كبيرة من أموالهِ خارج المصارف بسبب ضعف الثقة بالتعامل مع المصارف، وهذا يحد من دور السياسة النقدية في التأثير في إجمالي السيولة المحلية وعدم مجاراة سعر الفائدة لمعدلات التضخم ،اذ ان سعر الفائدة لم يؤدِ دوراً فاعلاً في استقطاب الأدخارات المحلية للتخفيف من حدة السيولة النقدية وهذا ما أدى إلى اتساع حجم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي. أما في عام 1996 فأن معدل التغير السنوي لعرض النقد قد انخفض إلى (36%) مقارنةً بعام 1995. وذلك بسبب تطبيق مذكرة التفاهم، وكذلك إجراء إصلاحات مالية ومصرفية أهمها ضغط الإنفاق الحكومي بشكل كبير بهدف تقليص حدّة التضخم وكذلك التوقف عن إصدار إذونات الخزينة، وعلى أن لا يتجاوز الصرف حدوداً معينة في سبيل الحد من المعروض النقدي [62].

الجدول (16) عرض النقد بالمعنى الضيق ومكوناته في العراق للمدة من (1990 – 2002)

السنوات	العملة في التداول	الودائع الأهلية الجارية	عرض النقد	معدل النمو السنوي	نسبة العملة لعرض النقد	نسبة الودائع إلى عرض النقد
1990	13412.1	1947,2	15359,3	29	87.32	12.677
1991	21873	2797	24670	61	88.7	11.337
1992	36021	7888	43909	78	82.0	17.964
1993	67134	19296	86430	97	77.7	22.325
1994	199436	39465	238901	176	83.5	16.519
1995	584398	120666	705064	195	82.9	17.114
1996	881616	78887	960503	36	91.8	8.213
1997	929828	108269	1038097	8	89.6	10.429
1998	1192530	159346	1351876	30	88.2	11.787
1999	1275220	208616	1483836	10	85.9	14.059
2000	1474321	253685	1728006	16	85.3	14.680
2001	1782691	37698	2159089	25	82,6	17.460
2002	2563693	449908	3013601	40	85.1	14.929

4- **عرض النقد بعد عام** 2003

شهدت المدة (2003–2009) تغيرات مهمة في المجال النقدي منها إصدار قانون جديد للبنك المركزي العراقي يستهدف الحفاظ على استقلاليتهِ وقيامهِ بالدور المطلوب للأنتقال الى اقتصاد أكثر حرية واقل تدخلا من الجانب الحكومي، وكذلك إصدار عُملة وطنية موحدة جديدة*، واتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز الاحتياطي من النقد الأجنبي لاسيما بعد مؤتمر باريس للمانحين، وتخفيض ديون العراق بعد حصولهِ على إعفاء بحدود (80%) والباقي ديون دون أن تتحمل أي فائدة، وهذا يعد عامل دعم للاحتياطي النقدي الأجنبي لدى البنك المركزي، وهذا الاحتياطي ساعد البنك المركزي في اتخاذ بعض الإجراءات التي ساهمت في دعم سعر صرف الدينار العراقي إزاء العُملات الدولية وخصوصاً الدولار. وقد انتهج البنك المركزي العراقي سياسة نقدية انكماشية لمواجهة التضخم اقترنت هذه السياسة بركود اقتصادي وتدني مستويات الاستثمار وتزايد معدلات البطالة، وهذهِ السياسة التي انتهجها البنك المركزي تسعى الى جعل معدلات نمو عرض النقد تتناغم مع قدرات الاقتصاد الإنتاجية بحيث تتوازن التدفقات الحقيقية من السلع والخدمات مع التدفقات النقدية.

يبين الجدول (17) عرض النقد بالمعنى الضيق خلال المدة (2003–2009) فمن خلاله نلاحظ أن عرض النقد قد ازداد من (5773601) مليون دينار وذلك عام 2003 ليبلغ (21721167) مليون دينار عام 2007، أي أن معدل التغير وصل إلى نسبة (40.5 %). أما

بالنسبة لعرض النقد بعد عام 2007 فأنه قد ازداد في نهاية عام 2009 إلى (37300) مليار دينار، مقابل (28190) مليار دينار في نهاية عام 2008، أي بنسبة زيادة قدرها (32.3%)، وكان نصيب صافي العملة في التداول من هذه الزيادة بحدود (36%)، على حين ساهمت الودائع الجارية بنسبة (64%)، مما يعني ارتفاع نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد من (34.4 %) عام 2008 إلى (41.6%) عام 2009، قابلها انخفاض العملة في التداول إلى عرض النقد بنسبة (58.4%)، بعد أن كانت (65.6%) عام 2008[63].

الجدول (17) عرض النقد بالمعنى الضيق في العراق خلال المدة (2003-2009)

السنوات	عرض النقد	معدل التغير السنوي	صافي العملة في التداول	الودائع الجارية الأهلية	نسبة العملة إلى عرض النقد	نسبة الودائع إلى عرض النقد
2003	5773601	91.6	4629794	1143807	80.2	20.0
2004	10148626	75.7	7162945	2985681	71.6	29.4
2005	11399125	12.3	9112837	2286288	80.0	20.0
2006	15460060	35.6	10968099	4491961	80	29.0
2007	21721167	40.5	14231700	7489467	66.0	34.5
2008	28189934	29.8	18492502	9697432	66	34.4
2009	3730030	32.3	21775679	15524351	58	41.6

المصدر:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للسنوات (2003-2007).

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2009، ص83.

- الأعمدة (2، 5، 6) من عمل الباحثان.

خامسا:التحليل القياسي لأثر السياسة المالية على عرض النقد

سيتم في هذا الفقرة تحليل ومناقشة نتائج النماذج المقدرة إذ تم عمل أربعة أشكال من النماذج تمت المفاضلة بينها على ضوء مطابقتها مع منطوق النظرية الاقتصادية واجتيازها للاختبارات الإحصائية والقياسية. وقد تم الاعتماد في تقدير هذه النماذج على البرنامج الإحصائي الجاهز Minitab.

وفيما يتعلق بمتغيرات النموذج القياسي المستخدم في هذا البحث فهي المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة وكالاتي:

المتغيرات المستقلة

وقد اشتملت على مجموعة من متغيرات السياسة المالية التي يتم إدخالها في النماذج القياسية، وهي كالآتي:

1. النفقات الحكومية

لكل من أدوات السياسة المالية (الإنفاق الحكومي) أهمية كبيرة، إذ أصبحت أهم السبل لحل أو معالجة العديد من المشاكل الاقتصادية، كالتضخم والبطالة والركود وغيرها في معظم البلدان ولاسيما البلدان النامية التي تعاني من هذه المشاكل بصورة كبيرة ولهذا فإن لمتغير الإنفاق الحكومي أهمية لا بد من دراستها في دولة العينة المختارة (العراق). وقد تم إدخالها كمتغير مستقل بشكلها الإجمالي Exp وبملايين الدنانير وهذا المتغير حسب منطوق النظرية الاقتصادية له آثار مهمة في التأثير على المتغيرات النقدية. وكما سنوضح في المتغيرات التابعة.

2. الإيرادات الحكومية

تم الاعتماد على إجمالي الإيرادات الحكومية REV وبملايين الدنانير وحسب منطوق النظرية الاقتصادية فان له تأثيرات مختلفة على المتغيرات النقدية من حيث قوة العلاقة واتجاهها، وكما سنوضح لاحقا.

3. الدين العام

الدين العام كمتغير مستقل تم اعتماده للسنوات من 1970 إلى عام 1976، ومن 1990 إلى عام 2009. وذلك لعدم توفر البيانات المتعلقة بالدين العام الحكومي للسنوات المتبقية.وحسب منطوق النظرية الاقتصادية فان له تأثير مهم على المتغيرات النقدية. إلا ان نقص بياناته تعذر الاعتماد عليه في التحليل القياسي لهذه الدراسة.

4. الموازنة العامة

إن الشكل العام للموازنة العامة R–E من حيث العجز أو الفائض وحسب منطوق النظرية الاقتصادية له تأثير واضح على المتغيرات النقدية المختلفة، وهذا الفائض أو العجز يكون نتيجة الفارق مابين الإيرادات والنفقات العامة.

المتغيرات التابعة

تضمن النموذج القياسي متغير وحيد تمثل بمتغير عرض النقد الذي عبر عنه بالرمز Ms ، وتم اعتمادها للسنوات من 1970 إلى عام 2009.

وبعد تحليل ادخال البيانات ظهرت لدينا النتائج التالية:

1- اثر الإنفاق الحكومي على عرض النقد: تم اختيار النموذج الخطي الآتي من بين النماذج المقدرة:

$$Ms = 195819 + 0.465\ EXP$$
$$(12.35)$$
$$R\text{-}Sq = 80.1 \qquad F=152 \qquad D.W=1.83$$

ومن خلال النموذج نلاحظ العلاقة الايجابية بين الإنفاق الحكومي وعرض النقد وهي علاقة تنطبق مع منطوق النظرية الاقتصادية.

أما إحصائيا: فيما يتعلق باختبار t فان القيمة المحتسبة الجدولية لها عند مستوى معنوية 0.05 في المائة ودرجات حرية 38 هي (3.55) على حين المقدرة كانت (12.35) وهي اكبر من الجدولية مما يدل على معنوية المعلمة المقدرة. أما فيما يتعلق بقيمة معامل التحديد البالغة (80.1) فهي تعني إن الإنفاق الحكومي يكون مسؤول عن 80.1 في المائة عن التغير الحاصل في عرض النقد، والباقي والبالغ 19.9 في المائة يعود إلى عوامل أخرى لم يتضمنها النموذج أو يمكن إدراجها ضمن المتغير العشوائي. وقد بلغت قيمة F^* المحتسبة (152) وعند مقارنتها مع القيمة الجدولية والبالغة 6.63 عند مستوى معنوية 1 في المائة نلاحظ إن المحتسبة اكبر من الجدولية مما يدل معنوية النموذج المقدر وعلى جوهرية معامل التحديد.

وقياسيا فقد بلغت قيمة اختبار داربن واتسن 1.83 وهي أعلى من كلا الحدين الأدنى والأعلى لقيم الاختبار الجدولية البالغة (du=1.34 , dl=1.25) عند مستوى 1 في المائة مما يدل على خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي.

2- اثر الإيرادات العامة على عرض النقد: تم اختيار النموذج الخطي الآتي من بين النماذج المقدرة:

$$Ms = 357489 + 0.357\ REV$$
$$(10.87)$$
$$R\text{-}Sq = 75.7 \qquad F=118 \qquad D.W=1.44$$

من خلال النموذج المقدر نلاحظ الإشارة الموجبة للمعلمة المقدرة مما يدل على الأثر الايجابي للإيرادات العامة على عرض النقد خلال المدة المبحوثة 1970-2009 وهذا الأثر الايجابي يمكن تفسيره اقتصاديا من خلال إن المصدر الأساسي للإيرادات العامة هو الواردات الناجمة عن تصدير النفط الخام وهذه الواردات كلما تزداد يؤدي ذلك إلى زيادة الإنفاق العام وبالتالي زيادة عرض النقد.

وفيما يتعلق بالاختبارات الإحصائية فان القيمة المحتسبة لاختبار t والبالغة (10.87) هي اكبر من t الجدولية عند مستوى معنوية 0.05 في المائة ودرجات حرية 38 والبالغة (3.55) مما يدل

على معنوية المعلمة القدرة. وقد كانت قيمة معامل التحديد r^2 هي 75.7 في المائة مما يعني ان المتغير المستقل والمتمثل بالإيرادات العامة يفسر هذه النسبة من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع والمتمثل بعرض النقد والباقي والبالغ (24.3) في المائة يعود إلى متغيرات أخرى لم يتضمنها النموذج أو يمكن إدراجها ضمن المتغير العشوائي. وفيما يتعلق باختبار F فان قيمة F^* المحتسبة (118) وعند مقارنتها مع القيمة الجدولية والبالغة 6.63 عند مستوى معنوية 1 في المائة نلاحظ إن المحتسبة اكبر من الجدولية مما يدل معنوية النموذج المقدر وعلى جوهرية معامل التحديد.

وقياسيا فان قيمة اختبار داربن واتسن كانت (1.44) وهي أعلى من كلا الحدين الأدنى والأعلى لقيم الاختبار الجدولية البالغة (dl=1.25, du=1.34) عند مستوى 1 في المائة مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج المقدر.

3-اثر الموازنة العامة على عرض النقد: تم اختيار النموذج الخطي الآتي من بين النماذج المقدرة:

$$Ms = 1519525 + 1.12\ R\text{-}E$$
$$5.54$$
$$R\text{-}Sq = 44.7 \qquad F=30.73 \qquad D.W=0.94$$

من خلال النموذج المقدر نلاحظ أن قيمة داربن واتسن المحتسبة هي 0.94 وهي تعني أن النموذج يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي الموجب لذا لا يعتمد عليه في التحليل الاقتصادي.

لغرض معالجة المشكلة نقوم بتصحيح البيانات للصيغة النصف لوغاريتمية باستعمال الرول e وكالاتي:

$$e= 1 - ½\ D.W$$

نقوم الآن بتصحيح البيانات من خلال الصيغة التالية:

$$Y^*= Y_t - eY_{t-1}$$
$$X^*= X_t - eX_{t-1}$$

ولغرض عدم فقد المشاهدة الأولى نستعين بالصيغة التالية:

$$Y^*1=Y1\sqrt{1-e2}$$
$$X^*1=X1\ \sqrt{1-e2}$$

وبعد إجراء الخطوات السابقة لم يتم التخلص من المشكلة إذ بقي النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي الموجب.

سادسا: النتائج والتوصيات

على ضوء دراستنا لموضوعة البحث وعلى أساس النماذج القياسية المقدرة، يمكن لنا إعطاء الاستنتاجات والتوصيات التالية:

*الاستنتاجات

1- لعبت أدوات السياسة المالية تأثيرات مختلفة على متغير عرض النقد وكما عكسته مختلف النماذج القياسية المقدرة.

2- أثبتت النماذج القياسية المقدرة إن كل من الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة تلعب دورا مهما في التأثير على متغير عرض النقد من خلال العلاقة الايجابية التي بينهما وكما عكستها معلمات المتغيرات المستقلة، على حين كان تأثير الموازنة الحكومية من حيث الفائض أو العجز بشكل اقل وبالاتجاه نفسه.

3- تلعب السياسة المالية في العراق دور كبيرا في التأثير بمجمل الاقتصاد العراقي من خلال قنوات متعددة لعل من ابرزها حجم الكتلة النقدية.

*التوصيات

على ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن إدراج بعض التوصيات التي حسب وجهة نظر الباحثان يمكن أن تحسن من أداء الإدارة المالية في العراق وتأثيراتها المختلفة على المتغيرات النقدية، وهذه التوصيات هي:

1- العمل على تعزيز التعاون والتنسيق مابين السياستين المالية والنقدية بالشكل الذي يحد من أوجه تعارض الرؤى والأهداف ووسائل تحقيقهما وبالتالي تقليل التعارض بينهما إلى اقل حد ممكن .

2- على متخذي القرارات المالية الأخذ بنظر الاعتبار الآثار المتوقعة لأدوات السياسة المالية على المتغيرات النقدية المختلفة بشكل عام وعلى متغير عرض النقد بشكل خاص، وعدم اتخاذ أي قرار يكون في معزل عن هذه الآثار التي قد تنجم عنها.

3- عقد لقاءات دورية واستثنائية (حسب متطلبات ومستجدات الوضع الاقتصادي للبلد) مابين ممثلي كل من وزارة المالية والبنك المركزي والعمل بالتوصيات والقرارات التي قد تنتج عن هذه اللقاءات وبدعم من وزارة التخطيط لما لها من دور كبير في تحديد الأولويات الاقتصادية المختلفة وتجهيزها للمهتمين بالشأن الاقتصادي بقاعدة بيانات عن الوضع الاقتصادي للبلد.

4- يمكن للسياسة المالية وعبر أدواتها المختلفة أن تقوم بتكملة عمل السياسة النقدية وتحقيق أهدافها بالشكل الأمثل من خلال الاستفادة من تأثير أدواتها المختلفة على الكثير من المتغيرات النقدية ومن بينها عرض النقد، وبالتالي فانه يمكن الاعتماد في أوقات كثيرة على السياسة المالية في تحقيق أهداف تعد من صميم عمل السياسة النقدية .

5-تعزيز استقلال القرار المالي والنقدي وان يكون مبنياً على أساس الوضع الاقتصادي القائم والمتوقع مستقبلا بعيدا عن التجاذبات السياسية والحزبية للكتل السياسية المختلفة المشاركة في العملية السياسية.

6-يوصي الباحثان الآخرين بدراسة تأثير أدوات السياسة المالية على المتغيرات النقدية الأخرى لإعطاء صورة أوسع عن هذه التأثيرات.

سابعا: الهوامش والمصادر

(1) د.طارق الحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص201.

(2) د.هشام محمد صفوت العمري، المالية العامة والسياسة المالية، الجزء الثاني، بغداد، 1988، ص443.

(3) وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص431.

(4) د.عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ص ص 221-222.

(5) د.غازي عبد الرزاق النقاش، المالية العامة تحليل أسس الاقتصاديات المالية، دار وائل للنشر، عمان،2003، ص 271.

(6)Philip.A.Klein, the management of market , oriented economic A comparative wadswor the publishing company, belmont california, 1973 , P 176 .

(7) د.سامي خليل، اقتصاديات النقود والبنوك – الكتاب الثاني – النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الأولى، شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت،1982، ص 693.

(8) د.طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1990،ص 29.

(10) المصدر السابق نفسه، ص ص57 – 60 .

(11) د. عادل فليح العلي، طلال محمود كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الأول، جامعة الموصل، 1988، ص90.

(12) د.سعيد علي العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان،2011، ص234.

(13) المصدر السابق نفسه، ص57.

(14) د.فليح حسن خلف، مصدر سبق ذكره، ص96.

(15) د.عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي، مطبعة جامعة دمشق، بيروت، 1990، ص 134.

(16) أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد، الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،1998، ص 139.

(17) د. طاهر الجنابي، مصدر سبق ذكره ،ص 231.

(18) د. محمد طاقة، هدى العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص ص 77-81.

(19) د. فليح حسن خلف، مصدر سبق ذكره، ص ص 269-270.

(20) د.منصور الراوي، اقتصاديات العراق والوطن العربي، مطبعة جامعة بغداد، 1979، ص ص61- 62.

(21) د.صباح عبد الرحمن، النشاط الاقتصادي ليهود العراق (1917 – 1952)، بيت الحكمة للنشر، بغداد،2002، ص8.

(22) د.صبري زاير السعدي، نحو تخطيط الاقتصاد العراقي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1974، ص20.
(23) د.محمد طاقة، أهمية النفط العراقي في اقتصاديات العالم وتوقعات الطلب عليه، دراسة إستراتيجية، مجلة الاقتصادي (عدد خاص)، بحوث المؤتمر العلمي الثالث لجمعية الاقتصاديين العراقيين للمدة (14-1999/4/15)، بغداد ، 1999، ص ص 170 – 174.
(24) د.مدحت كاظم القريشي، الحماية والنمو الصناعي في العراق، دراسة نظرية تطبيقية للفترة (1960–1976)، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1982، ص14.
(25) د.رضا صاحب أبو حمد، السياسة المالية في عهد الأمام علي (عليه السلام)، مركز الأمير لأحياء التراث الإسلامي، 2006، ص81.
(26) د.محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة الثالثة، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، 2009، ص18.
(27) علي محمد نجم، دور المصارف العربية المشتركة في تسهيل انسياب الفوائض العربية، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 32، بيروت، 1983، ص7.
(28) محمود محمد داغر، آلية الأنفاق والنمو الاقتصادي في العراق، بحوث اقتصادية عربية، العدد العاشر، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 1997، ص91.
(29) د.محسن عليوي السلمان، انعكاسات السياسة المالية لفترة الحرب على مؤشرات تطور الاقتصاد العراقي ما بعد الحرب، المؤتمر العلمي السابع لجمعية الاقتصاديين العراقيين للفترة 17–19 /1988/12، جمعية الاقتصاديين العراقيين، المركز العام، ص37.
(30) د.عبد الجواد نايف، تطور النظام الضريبي ومدى مساهمة الإيرادات الضريبية في تمويل خطط التنمية الاقتصادية في العراق، مجلة تنمية الرافدين، المجلد6، العدد23، جامعة الموصل، 1988، ص280.
(31) صالح محمود ألحديثي، مصدر سبق ذكره، ص132.
(32) قاسم إبراهيم سليمان، دراسة تحليلية لدور القطاع النفطي في التنمية الاقتصادية للفترة (1972 – 1983)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1986، ص286.
(33) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية لعام 1983، ص 30.
(34) خليل إسماعيل إبراهيم، التنمية الاقتصادية والتضخم في مجموعة مختارة من البلدان النامية، للمدة (1973–1985)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 1990، ص140.
(35) د.احمد الكواز، مصدر سبق ذكره، ص149.
(36) صبري مصطفى ألبياتي، حركة ومؤشرات التنمية الاقتصادية في العراق (1960 – 2000)، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث (الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية)، بيت الحكمة، بغداد، كانون الأول، 2001، ص453.
(37) عبد الأمير الأنبا ري، تعويضات العراق إلى أين؟ ملف المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد205، 2004، ص147.
(38) U.N, The Middlest and north Africa, 43 rd Edition, England, 1997, pp500 and following.
(38) حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص ص113– 114.
(39) المصدر السابق نفسه، ص 115.
(40) بيان منظمة العفو الدولية، 6 مارس، 1992.
(41) د.علي الزبيدي، تعدد أسعار الصرف والسياسة الضريبية في العراق 1991–2000، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثاني (السياسة الاقتصادية أداة لتفعيل الاقتصاد العراقي)، بيت الحكمة،22–23/ ك 2001/1، ص ص47 – 48.

(42) د.همام راضي الشماع، و د.يسرى مهدي، احتساب التفاوت في توزيع الدخول في العراق من خلال السياسة المالية وتصحيحه للمدة من (1970-1993)، مصدر سبق ذكره، ص ص40 – 41.

(43) د.احمد ابريهي علي، تدويل العراق تحت الفصل السابع للميثاق توثيق وملاحظات، مجلة دراسات اقتصادية، العدد23، بيت الحكمة، بغداد، 2010، ص7.

(44) ينظر في ذلك:

- مصرف الرشيد، التقرير السنوي والميزانية العمومية، 1997، بغداد، ص3.
- مصرف الرشيد، التقرير السنوي والميزانية العمومية، 1998، بغداد، ص5.

(45) د.أحمد عمر الراوي، مصدر سبق ذكره، ص 350.

* بناءً على الأمر الصادر من السلطة المؤقتة في العراق رقم (43) بتاريخ 2003/7/8. وتم التعاقد مع شركة ديلارو البريطانية على طبع ست فئات من العملة بمواصفات عالمية.

(46) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2009، ص4.

(47) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2009، ص ص5 – 6.

(48) رشاد العصار، ورياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص54.

(49) Michael B Charles, Macroeconomics , second edition , Oxford university press Inc, New York, 1998.

(50) S. B Gupta, Monetary Economic, Institution, theory and policy, new Delhi Chanal and Company LTD, 1996, P.15 .

(51) T.T. Sethi, Monetary Economics, new Delhi Chanal and Company LTD, 1996, P. 44 .

(52) د.عوض فاضل إسماعيل الدليمي، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1990، ص111.

(53) ساموبلسون، ونوردهاوس، مصدر سبق ذكره، ص 534.

(54) المصدر السابق نفسه، ص 115.

(55) باري سيجل، النقود والبنوك والاقتصاد، ترجمة: د. طه عبد الله منصور، و د. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 1987، ص48.

(56) د.أكرم حداد، ومشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2008، ص89.

(57) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، أبو ظبي، 1991، ص115.

(58) د.عبد المنعم السيد علي، وهيل عجمي الجنابي، الاقتصاد السياسي في العراق (1988-1992)، مجلة بحوث اقتصادية، العدد الأول، القاهرة، 1992، ص102.

(59) د.مظهر محمد صالح، حجم الآثار التضخمية الناشئة في جانب القرض على الاستقرار الاقتصادي، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد الثاني، 2000، ص63.

(60) قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976، جريدة الوقائع العراقية، العدد 2533، 1976، ص3.

(61) فخري عبد اللطيف ألبياتي، السياسة النقدية وأثرها في الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر، مجلة دراسات اقتصادية، العدد، 18، 2006، ص79.

(62) حميد فرج ألأعظمي، إستراتيجية مواجهة الحصار الاقتصادي النموذج العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد2، 1999، ص87.

* إن عملية استبدال العملة القديمة وإحلال العملة العراقية الجديدة التي بدأ تداولها في نهاية عام 2003 منحت البنك المركزي عملة وطنية جديدة عالية المواصفات أسهمت في تعظيم الثقة محليا ودوليا بالدينار العراقي وأدت إلى استقرار الطلب النقدي، فضلاً عن إلغاء ظاهرة تعدد أسعار الصرف للدينار العراقي إزاء العملة الأجنبية وإلغاء الفارق بين طبعات العملات المختلفة.

(63) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير الاقتصادي السنوي، 2009، ص16.